الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي على التثبيتات في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة –بترو بركة– بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبة:

- أسماء العناق
- ايمان خباش

الأستاذ المشرف

- عزوز ميلود

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- بن تركي وليد	- أستاذ محاضر -أ-	رئيسا	بسكرة
- عزوز ميلود	- أستاذ	مقررا	بسكرة
- تومي ابراهيم	- أستاذ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي:2023 -2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي على التثبيتات في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة –بترو بركة– بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبة:

- أسماء العناق
- ايمان خباش

الأستاذ المشرف

- عزوز ميلود

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- بن تركي وليد	- أستاذ محاضر -أ-	رئيسا	بسكرة
- عزوز ميلود	- أستاذ	مقررا	بسكرة
- تومي ابراهيم	- أستاذ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي:2023 -2024

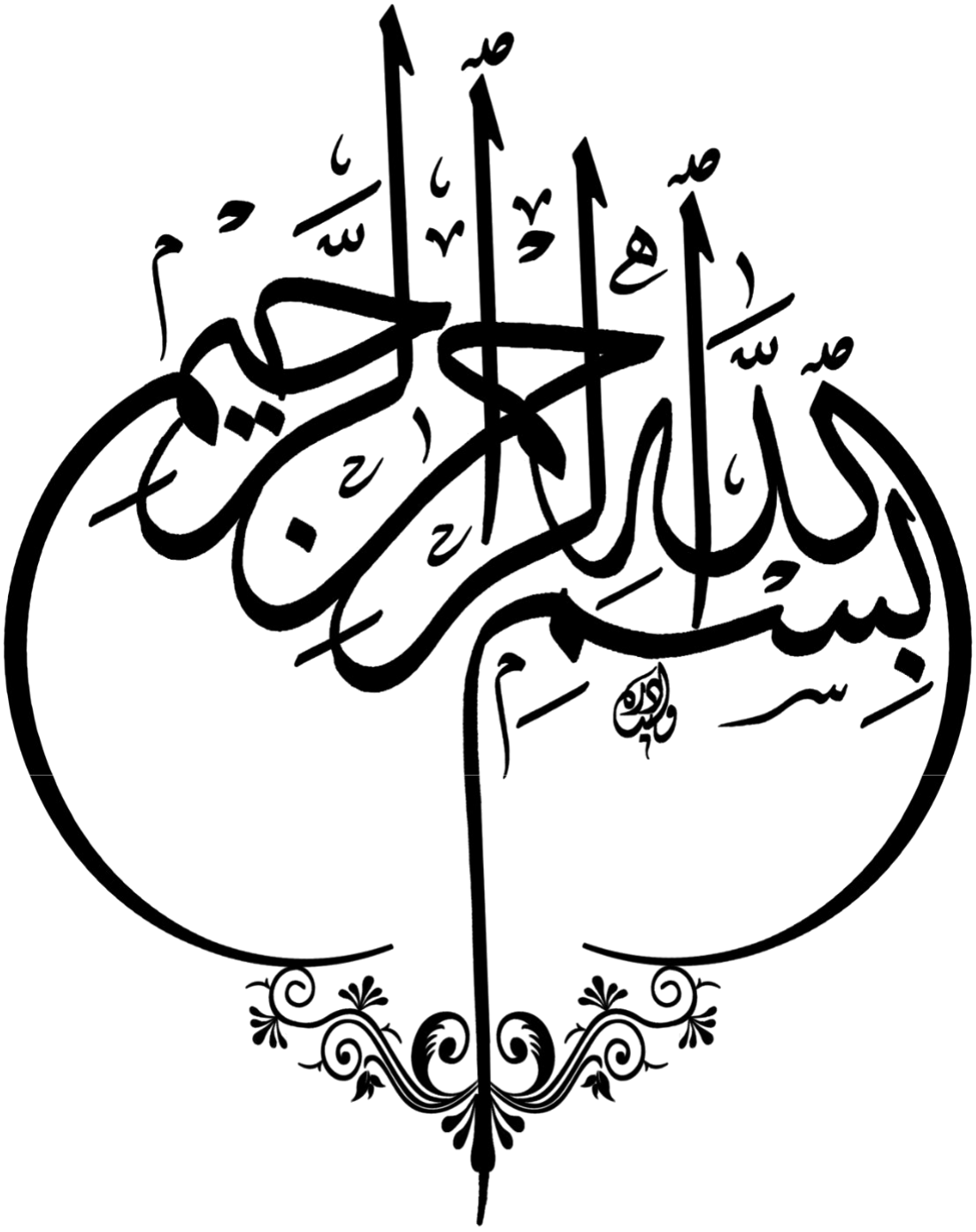
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفـان

الحمد الله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات واعاننا على إتمام هذا العمل بعد ان سافرنا لنضع النقاط على الحروف ونكشف ما وراء ستار العلم فها هي ثمار علمنا قد أبلغت وحان قطافها.

هذه كلماتنا المبعثرة نهمس بها في أذن كل من سيفتح هذه المذكرة، هي أيضا كلمات شكر الى كل من حثنا وغرس فينا الامل والإرادة ...

الى كل من الأستاذ المشرف عزوز ميلود

وجميع الأساتذة.

الى جميع من ساعدنا من قريب او بعيد.

الاهداء:

أهدي هدا البحث المتواضع الى كل من ساعدني طوال مشواري الدراسي

الى من تعطي دون انتظار، الى من علمتني كيف أواجه مصاعب الحياة، الى

أمي الغالية "أعبيد نصيرة" أطال الله في عمرها.

الى رمز العطاء، الى الدي وهبني كل ما يملك، أطال الله في عمره والدي

الغالي " العناق جمال".

الى سندي وعزوتي في هده الحياة اخوتي الأعزاء: منال، بثينة، أيوب، دعاء،

يعقوب حفظهم الله.

الى كل من علمني وأرشدني طيلة مشواري الدراسي جميع أساتذتي الأعزاء.

الى من كانوا نعم السند ولم يبخلوا علينا بدعمهم زملائي زكية، خديجة، حمزة.

الى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

العناق أسماء

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

ما اجمل ان يجود المرء بأغلى ما لديه و الاجمل ان يهدي الغالي للاغلى .

هي ذي ثمرة جهدي اجنيها اليوم هي هدية اهديها الى:

من علمتني معنى الحنان والعطاء ... معنى الصبر و القوة ...من كان دعاؤها

ورضاها وصلتي في المسير حفظك الله ورعاكي غاليتي

اليك سعادتي الجميلة عساسي ام كلثوم.

الى من جعل نفسه شمعة تحترق لتضيء لنا درب النجاح ...

ارجو من الله ان يمد لنا بعمرك لترى ثمارا قد حان قطفها ...

اليك والدي خباش سالم

الى من شاركتهم كل حياتي اخوتي الأعزاء : مفيدة ، زكرياء ..الى رمز

البراءة اخي الغالي انس اياد.

الى زوجي الغالي سندي في الحياة عبة محمد عزيز

الى ابني الذي في بطني رزقني الله فرحة احتضانه

الى عائلتي الثانية ، عائلة زوجي اذاقهم الله طعم السعادة أينما كانوا

الى صديقات الطفولة ورفيقات الدرب حفظهم الله و رعاهم .

خباش ايمان

ملخص

تتناول هذه الدراسة دور التدقيق الداخلي على التثبيتات، ومن خلال اسقاط الجانب النظري على مؤسسة بترو بركة – بسكرة، حيث تمثل مصلحة المحاسبة والمالية في المؤسسة مجتمع الدراسة المستهدف.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مشكلة البحث واختبار الفرضيات بموضوعية وحيادية بعيدا عن التحيز والحكم الشخصي، تم استخدام المقابلة كأداة لجمع المعلومات خلال فترة الدراسة لسنة 2024.

أظهرت نتائج الدراسة ان التدقيق الداخلي له دور فعال ومهم في تطوير وترشيد قرارات المؤسسة من خلال تحديد مواطن الخلل وتقديم توصيات لتحسين العمليات، وذلك لتحقيق الأهداف المؤسسية المرغوبة.

وبناءا على النتائج المتوصل اليها، قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات من بينها انشاء خلية خاصة بالتدقيق الداخلي بحيث تكون مستقلة عن الوظائف الاخرى في المؤسسة، وذلك ليصبح التدقيق الداخلي قادر على تحقيق أهدافه بفعالية خاصة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الداخلي، التثبيتات، تدقيق التثبيتات.

Abstract

The study deals with the role of internal audit of installations .this research carries out a the oritical investigation on Petro Baraka institution، in biskra.

The study employs the use of the descriptive method to analyze the problem of the research and test the hypothesis objectively and impartially to ensure that the research results are valid ،reliable and free from bias .

This research also invloves the use of the interview as a tool of collecting data during the school year 2024.

The results of the study show that internal audit has a vital role in the development of the institution's decisions through identiying glitches and giving recommendations to achieve the desired goals.

The study presentes a set of suggestions among them the establishment of a special cell of internal audit independent from the other tasks in the institution so that internal audit can reach its goals effectively .

Keywords:audit – internal audit – installations – checking installations.

فهرس المحتويات

العنوان	صفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال	III
قائمة الجداول	III
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي	07
تمهيد	07
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول للتدقيق	08
المطلب الاول: مفهوم التدقيق واهميته	08
المطلب الثاني: اهداف التدقيق	10
المطلب الثالث: انواع التدقيق	11
المطلب الرابع: معايير التدقيق الجزائرية	15
المبحث الثاني: الإطار النظري للتدقيق الداخلي	19
المطلب الاول: مفهوم التدقيق الداخلي	19
المطلب الثاني: مبادئ التدقيق الداخلي وأهدافه	21
المطلب الثالث: انواع التدقيق الداخلي	22
المبحث الثالث: تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي ومنهجية ادائها	24
المطلب الأول: لجان التدقيق	24

المطلب الثاني: المدقق الداخلي	25
المطلب الثالث: الية عمل التدقيق الداخلي	28
المطلب الرابع: المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	29
خاتمة الفصل	31
الفصل الثاني: الإطار النظري للتثبيتات	32
تمهيد	33
المبحث الاول: معالجة التثبيتات المادية	34
المطلب الاول: مفاهيم عامة حول التثبيتات المادية	34
المطلب الثاني: تعريف التثبيتات المادية	35
المطلب الثالث: تقييم التثبيتات المادية	37
المطلب الرابع: تدقيق التثبيتات المادية	40
المبحث الثاني: معالجة التثبيتات المعنوية	44
المطلب الاول: مفهوم التثبيتات المعنوية	44
المطلب الثاني: تقييم التثبيتات المعنوية	45
المطلب الثالث: تدقيق التثبيتات المعنوية	47
المبحث الثاني: معالجة التثبيتات المالية	49
المطلب الاول: مفهوم التثبيتات المالية	49
المطلب الثاني: تقييم التثبيتات المالية	50
المطلب الثالث: تدقيق التثبيتات المالية	51
خلاصة الفصل	53
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لمؤسسة بترو بركة	54
تمهيد	55
المبحث الاول: عرض وتقديم للمؤسسة محل الدراسة	56
المطلب الاول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	56
المطلب الثاني: أهداف المؤسسة محل الدراسة	58

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة	58
المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي على التثبيتات في المؤسسة محل الدراسة	61
المطلب الاول: التعريف بتثبيتات المؤسسة محل الدراسة	61
المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لتثبيتات المؤسسة محل الدراسة	61
المطلب الثالث: اجراءات وخطوات تدقيق التثبيتات في المؤسسة محل الدراسة	64
خلاصة الفصل	67
خاتمة	69
قائمة المراجع	72

قائمة الاشكال

رقم	الاشكال	صفحة
01	أنواع التدقيق	14
02	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	59

قائمة الجداول

رقم	جدول	صفحة
01	المعاملات الضريبية للاهتلاك المتناقص	56
02	تثبيتات المؤسسة	61
03	معدلات اهتلاك تثبيتات المؤسسة	62
04	اهتلاك تثبيتات المؤسسة	63

قائمة الملاحق

رقم	ملحق
01	**موقع مؤسسة بترو بركة**
02	**تثبيتات مؤسسة**
03	**بترو بركة الامر بالمهمة**
04	**التقرير النهائي**

مقدمة

مقدمة

شهد العالم في العقود الاخيرة سلسلة أزمات مالية كانت سببا في انهيار الكثير من الشركات العالمية الكبرى ، والتي خلفت عدة اثار على الاقتصاد ، وكما أنه بتوسع الشركات وكبر حجمها و ازدياد ارتباطاتها و تعاملاتها و كذا تعقد نشاطاتها ، لم يعد بإمكان أصحاب هذه الشركات الرقابة المباشرة على كل الأنشطة بأنفسهم ، خاصة فيما يتعلق بالاستراتيجيات المتبعة ، وزادت أهمية ايجاد معايير مثلى لأفضل الممارسات والاجراءات في ادارة وتنظيم ومراقبة الشركات والاشراف الفعال عليها ، واستجابة لكل هده التطورات ظهرت بعض المصطلحات والمفاهيم الجديدة المرتبطة بضبط الممارسات المحاسبية كمدخل لعلاج هذه الاختلالات مثل التدقيق الداخلي و الذي أصبح جزءا لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي حيث تخصص له خلية خاصة داخل المؤسسة (خلية التدقيق الداخلي) ويعتبر كونه نشاط تقييمي يهدف الى فحص و مراجعة العمليات المالية و المحاسبية في المؤسسة لتحقيق الدقة المحاسبية و تقييم أنشطة المؤسسة و مختلف أنظمتها بالإضافة الى المحافظة على الأصول وحمايتها ، حيث تم انشاء منظمة رسمية في 17 نوفمبر 1941 تسمى " معهد المدققين الداخليين IIA " في الولايات المتحدة الامريكية ، كأول منظمة مهنية للمهنة.

وفي هذه الدراسة أردنا أن يعالج موضوعنا اهم عنصر من عناصر الأصول ألا وهو التثبيتات التي تعتبر من الأصول الثابتة المهمة في المؤسسة الاقتصادية، الي تحتاج الى نظام رقابة قوي لسلامتها وفاعليتها لأنها تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي على التثبيتات في المؤسسة الاقتصادية.

اشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق ذكره يمكن تحديد اشكالية هذا البحث في طرح التساؤل التالي:

ما هو دور التدقيق الداخلي على التثبيتات في المؤسسة الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

على ضوء هذه الاشكالية يمكن الاشارة الى مجموعة من التساؤلات والتي تشكل الاهتمامات الاخرى المتعلقة بالموضوع منها:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي؟ وماهي أنواعه؟
- ما المقصود بالتثبيتات (الأصول الثابتة)؟
- فيما تتمثل تثبيتات مؤسسة بترو بركة؟ وفيما تتمثل خطوات تدقيقها؟
- هل تخصص مؤسسة بترو بركة خلية خاصة بالتدقيق الداخلي في هيكلها؟

الدراسات السابقة:

- عمامرة ياسمينة، تصور نموذج التقييم الدوري للتثبيتات المادية للمحافظة على قيمة المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات.تبسة.

يهدف البحث الى ابراز اهمية التقييم الدوري للتثبيتات المادية، مع التركيز على طريقة اعادة التقييم التي تعتبر من بين بدائل تقييم التثبيتات المادية، نظرا لأهميتها في تحقيق قابلية الاعتراف بالخسائر والارباح المحققة.

وتوصل البحث الى ان طريقة اعادة تقييم التثبيتات من اهم الطر المعتمدة في التقييم المحاسبي للتثبيتات، وذلك من اجل ان تعكس القوائم المالية صورة صادقة عن نتائجها ووضعيتها المالية.

❖ محمد لمين علون ، الاجراءات العملية للتدقيق الداخلي في المؤسسة العمومية ،دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة ، جامعة محمد خيضر بسكرة. مجلة الحقيقة. العدد 43.

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على الاجراءات العملية للتدقيق الداخلي في لمؤسسات العمومية عموما، وواقع تطبيقها بديوان الترقية والتسيير العقاري خصوصا، من خلال التطرق الى الإطار النظري للتدقيق الداخلي مراحل وإجراءات تنفيذه، تطور تطبيق هذا الاخير في المؤسسات والادارات العمومية الجزائرية، ومحاولة اسقاط الدراسة النظرية على واقع احدى هذا النوع من المؤسسات، وذلك من خلال دراسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة.

ولقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج ابرزها ان الادارة ديوان الترقية تستعين بالتدقيق الداخلي للتخفيف من ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها ، والتي تخص تطبيق السياسات و الاجراءات المختلفة للمحافظة على مواردها ، وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبق ، من اجل اكتشاف الاخطاء التي من شانها ان تعرقل الديوان من تحقيق اهدافه ، لكن في واقع الامر هناك نقص بمعرفة المعايير وعدم تطبيق الاجراءات الكافية للتدقيق الداخلي المعمول بها بالديوان ، ويوصي الباحث في نهاية الدراسة بمحاولة التطبيق الفعلي لمعايير و اجراءات التدقيق الداخلي بالديوان من خلال التطوير المهني لهذه الوظيفة عن طريق الاطلاع على نشرات الهيئات المهنية المتخصصة بالتدقيق الداخلي ، ومنح درجة اكبر من الاستقلالية من المدققين الداخليين وزيادة بسط هيبتهم بين الموظفين لأداء مهامهم على اكمل وجه.

❖ سايح نوال، مدى تطبيق مدخل التدقيق الداخلي القام على المخاطر RBIAفي المؤسسة الجزائرية: "حالة مجموعة من المؤسسات".

تهدف الدراسة الى قياس مدى التزام مجموعة من المؤسسات الجزائرية بتطبيق منهج التدقيق الداخلي القائم على المخاطر في ادارة انشطته من خلال الثلاث الرئيسية ، وهذا في ظل التطور الذي عرفه هذا النشاط ، حيث اصبح يستند على مدخل التقارب مع المخاطر في ادارة مهامه، من اجل تقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر في المؤسسة ، وفي المقابل تحديد أولويات نشاطه حسب أهمية الخطر الذي تم اكتشافه، وتم التطبيق على 50 شركة ، حيث توصلنا الى وجود اهتمام كبير بهذا التوجه ، وان المدقق الداخلي يساهم من خلال مراحله الثلاث : التخطيط ، التنفيذ ، الابلاغ و المتابعة ، في ادارة المخاطر كما أظهرت النماذج الاحصائية المعتمدة في التحليل ان هذه المساهمة تكون بشكل كبير في مرحلة التنفيذ.

❖ ايهاب نظمي وطارق مبيضين. قياس مدى تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الاعمال في مصارف دولة الامارات العربية المتحدة والعوامل المؤثرة في ذلك. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. العدد 14.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال والعوامل المؤثرة في ذلك، وتشكل مجتمع الدراسة من مدراء التدقيق الداخلي في المصارف الإماراتية، ونظرا لان عدد مديري تدقيق الحسابات في البنوك قليل فان الباحث قاما باعتماد كامل مجتمع الدراسة كعينة. وتم تحليل البيانات التي تم تجميعها بواسطة حزمة البرامج الإحصائية(Spss) وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإماراتية لا تقوم بعقد دورات للمدققين الداخليين العاملين لديها حول مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال ، وهذا بدوره

مقدمة

يؤدي الى عدم وضوح هذا المفهوم مما ينعكس بشكل سلبي على تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الاعمال ، كما أثبتت عينة الدراسة أن البنوك الإماراتية تتوافر لديها التكنولوجيا اللازمة لتطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال ، وأن التطور التكنولوجي لا يعيق تطبيق هذا المفهوم ، وأن تكلفة تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الاعمال مرتفعة وهذا ما يدفع البنوك الى تجنب تطبيق هذا المفهوم ،الا أنه ومن وجهة نظر العينة فان لهذه التكلفة ما يبررها ، كما أنه لا تتوفر لدى العاملين في مجال التدقيق في البنوك الإماراتية المهارات اللازمة لتطبيق مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وهذا يعتبر أحد المعوقات التي تمنع تطبيق مثل هذا المفهوم.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم البنوك الإماراتية بعقد الدورات اللازمة من أجل ترسيخ مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، ومعرفة عناصره ومكوناته، والمتطلبات اللازمة لتطبيق هذا المفهوم. ويجب على البنوك الإماراتية أن تعمل على استغلال التكنولوجيا المتاحة لديها أفضل استغلال واستخدام هذه الإمكانات بما يعود عليها بأقصى منفعة، واستخدامها من أجل تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال. وبضرورة أن تترسخ لدى البنوك الإماراتية ثقافة الاستثمار في الموارد، وأن يكون لها نظرة مستقبلية بحيث تستوعب هذه البنوك أن ما قد تعتبره تكلفة غارقة في الوقت الحالي قد يعود عليها بأقصى المنافع في المستقبل القريب. ويجب على البنوك الإماراتية أن تعمل على تسليح مدققيها بكل المهارات التي تساعدهم على تطبيق استراتيجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال بشكل يعود بالمنفعة على مؤسساتهم ويقلل من المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي. وضرورة إجراء دراسات جديدة تعمل على تحديد كل المعوقات التي تحد من تطبيق استراتيجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، واقتراح أفضل الحلول من أجل تذليل هذه الصعوبات.

نموذج الدراسة المقترح:

حتى يتم استغلال الدراسة بشكل علمي وفعال سيتم اقتراح النموذج التالي والذي يترجم العلاقات بين متغيرات الدراسة ويفسر طريقة بناء فرضياته

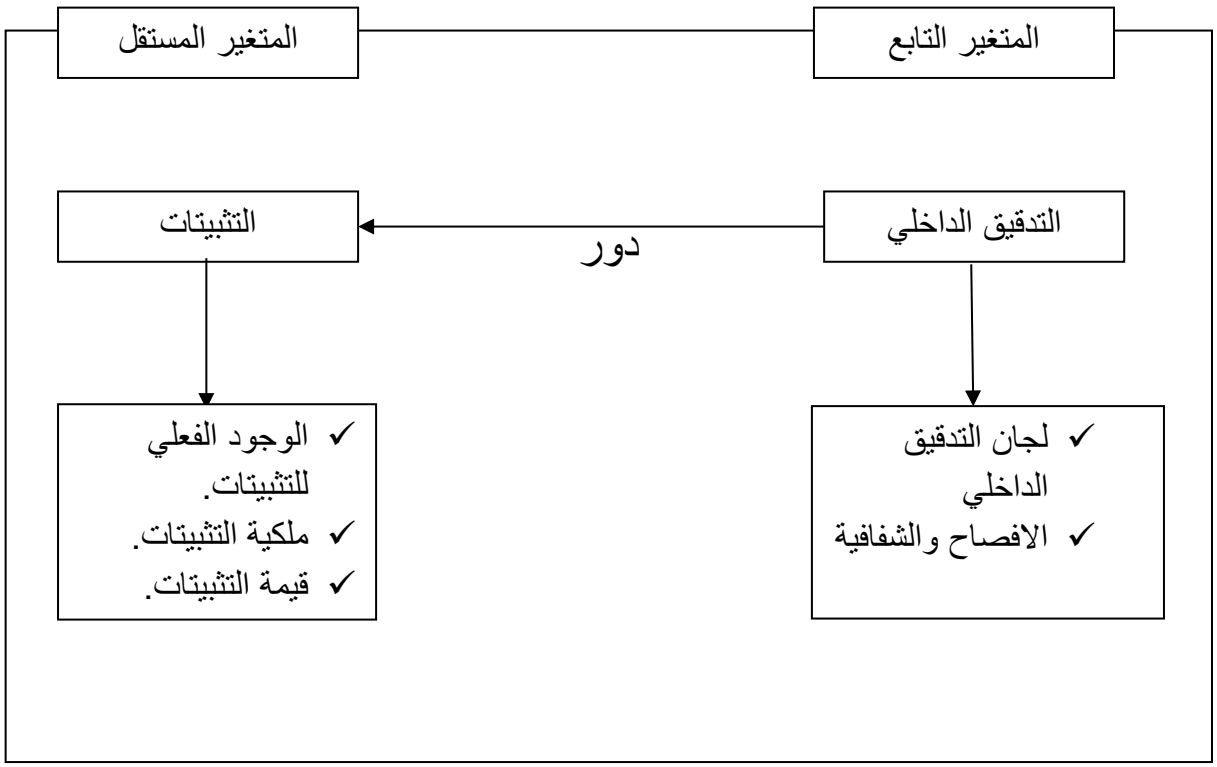

مقدمة

الفرضيات:

يمكن صياغة عدة فرضيات كإجابات احتمالية عن أسئلة الموضوع:

- التدقيق الداخلي عملية مستقلة وموضوعية تهدف الى تحسين فعالية وكفاءة المؤسسة، ويتضمن أنواعا مختلفة من بينها: التدقيق المالي، التشغيلي، البيئي...
- التثبيتات هي الأصول الغير جارية التي يحوزها الكيان لاستخدامها في إطار الأنشطة العادية لمدة تفوق السنة المالية في الإنتاج او تقديم الخدمات، وتعود على الكيان بمنافع اقتصادية.
- تتمثل تثبيتات مؤسسة بترو بركة في: التثبيتات المادية، المعنوية، والمالية. و يتم اجراء عملية التدقيق عليها من خلال خطوات تبدأ بوضع خطة وتنتهي بإعداد التقرير النهائي، حيث يتوسط تنفيذ الخطة جمع البيانات وتقييمها واعداد التوصيات.
- توجد خلية خاصة بالتدقيق الداخلي في مؤسسة بترو بركة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو منهج يقوم على وصف الظاهرة من خلال المزج بين المعلومات النظرية والبيانات الميدانية عن المشكلة موضوع الدراسة، ثم تحليلها من اجل تحقيق الاهداف المرجوة والخروج بجملة من النتائج.

حدود الدراسة:

حدود موضوعية: تناولت هذه الدراسة دور التدقيق الداخلي على التثبيتات في المؤسسة الاقتتصادية.

حدود مكانية: شملت الدراسة مؤسسة بترو بركة ولاية بسكرة.

حدود زمانية: 2024/2023.

حدود بشرية: شملت هذه الدراسة مقابلة لاحد أعضاء مصلحة المحاسبة والمالية لمؤسسة بترو بركة.

أهمية الدراسة:

نظرا لتزايد المخاطر التي تتعرض لها منشات الاعمال، مما يؤثر على عدم قدرتها على تحقيق اهدافها الاستراتيجية، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على التدقيق الداخلي والدور الذي يلعبه في حماية ممتلكات المؤسسة وذلك لتحقيق أهدافها المرغوبة.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة في توسيع معرفتي في مجال التدقيق بحكم تخصصي.
- ✓ تزايد حاجة المؤسسة للتدقيق الداخلي قصد تحقيق الفعالية.
- ✓ التوصل لمعرفة مدى تطبيق التدقيق الداخلي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

مقدمة

اهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث الى تحقيق جملة من الاهداف تتمثل في:

- ✓ التعرف على الإطار النظري للتدقيق الداخلي.
- ✓ التعرف على واقع تطبيق وظيفة التدقيق الداخلي.
- ✓ التعرف على مختلف التثبيتات الموجودة في المؤسسة وكيفية تقييمها.

هيكل الدراسة :

لمعالجة الاشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات ومدى ثبات ونفي الفرضيات قسمنا البحث الى ثلاثة فصول.

خصصنا الفصل الاول لتقديم الإطار النظري للتدقيق الداخلي، ما الفصل الثاني فقد تطرقنا الى التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسة الاقتصادية، والفصل الثالث خصص لدراسة تطبيقية لما تطرقنا اليه في الجزء النظري.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتدقيق الداخلي

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد

يعد التدقيق في الشركات والمؤسسات عملية لا يمكن الاستغناء عنها، إذ يُكمِّل عمل المحاسبة ويضمن دقة وصحة السجلات والبيانات المالية والتجارية. يبدأ دور المدقق بعد انتهاء عمل المحاسب، حيث يقوم بتقييم وفحص السجلات والبيانات للتأكد من دقتها وصحتها. وتزداد أهمية التدقيق في المؤسسات مع تنوع وتوسع نشاطاتها، حيث تعتمد نجاحها بشكل كبير على أنظمة رقابية متكاملة توفر مستوى مقبول من الثقة والاطمئنان لتحقيق أهدافها. يعتبر التدقيق الداخلي جزءًا أساسيًا من هذه العمليات، حيث يقوم بفحص وتقييم كفاءة وكفاية الإجراءات الرقابية الأخرى التي تتبعها المؤسسات للحد من المخاطر. يُعَدّ التدقيق الداخلي مرجعًا استشاريًا رئيسيًا لإدارة المؤسسات، حيث يقدم النصائح والتوصيات للإدارة العليا.

لفهم هذا الموضوع بشكل أدق، سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى 3مباحث، تناول كل منها جزءًا مهمًا من التدقيق والتدقيق الداخلي، وهي كالآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق.

المبحث الثاني: الاطار العام للتدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي ومنهجية ادائها.

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق.

يعتبر التدقيق وظيفة ظهرت نتيجة العديد من التطورات والأحداث التي ولدت الحاجة اليها ككبر حجم المؤسسات وتعدد الخدمات والانشطة التي تقوم بها وتعقد العمليات وتداخلها، حيث حضية بالعديد من المفاهيم ويسعى الى تحقيق العديد من الاهداف.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى مختلف المفاهيم حول التدقيق من خلال عرض:

- مفهوم التدقيق و أهميته.
- أهداف التدقيق
- أنواع التدقيق .
- معايير التدقيق الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق وأهميته.

يعد التدقيق من الوظائف الاساسية في أي مؤسسة تسعى لضمان النزاهة والدقة في المعلومات المالية والادارية، حيث تعددت مفاهيم التدقيق وتنوعت، لكنها تلتقي جميعها في هدف رئيسي وهو تحقيق الشفافية والموثوقية في التقارير المالية. وفيما يلي اهم المفاهيم الاساسية المتعلقة بالتدقيق.

أولا: تعريف التدقيق.

لقد تعددت تعارف التدقيق مختلف المؤلفين والباحثين وهذا ما يؤدي بنا الى عرض بعض منها لاستخلاص تعريفا شاملا وعاما له.

يقصد بتدقيق الحسابات فحص انظمه الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاليا منظما بقصد الخروج براي فني محايد عن مدى دلاله القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فتره زمنيه معلومة ومدى تصويرها لنتائج اعماله من ربح او خسارة عن تلك الفترة. (عبد الله، التدقيق و الرقابة في البنوك، 1998، صفحة 7)

التدقيق كمفهوم حرفي يقصد به فحص البيانات او السجلات او الارقام بقصد التحقق من صحتها غير ان للتدقيق مفهوما مهنيا يقصد به الفحص الانتقادي المنظم للبيانات المحاسبية المثبتة في السجلات والدفاتر والقوائم المالية للوحدة التي تدقق حساباتها بقصد ابدا راي فني محايد عن مدى صحه او دقه هذه البيانات ودرجه الاعتماد عليها وعن مدى دلاله القوائم المالية والحسابات الختامية التي اعدتها الوحدة عن نتيجة اعمالها من ربح او خساره وعن مركزها المالي عن الفترة التي تناولتها عمليه الفحص والتدقيق وتأسيسا لما سبق يمكن القول ان التدقيق علم ومهنه متطوران شانه شان المحاسبة وقد تطور الاثنان مع التطور الكبير الذي صاحب مرافق الحياه في جميع مجالاتها وبصرف النظر عن طبيعة نشاطاتها الزراعية التجارية الصناعية الخدمية . (عبد الرزاق، 1998، الصفحات 11-12)

عرفته جمعيه المحاسبة الأمريكية: التدقيق هو عمليه منظمه ومنهجيه لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والاحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق وتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج التدقيق. (عبد العزيز و دراوسي، 2022، صفحة 691)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول: أن التدقيق عملية موضوعية ومستقلة يقوم بها شخص ذو كفاءة عالية من خلال قيامه باجراء دراسة انتقادية وتحليلة لمختلف الحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة وفق المعايير المتعارف عليها، للوصول الى راي فني محايد.

ثانيا: أهمية التدقيق

يعتبر التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المنشأة وخارجها ولا يعتبر غاية بحد ذاتها. حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن تخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشأة ومن هذه الأطراف:

أ–ادارة المنشأة: يعتبر التدقيق مهما لإدارة المشروع حيث ان اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية الى توجيه الاستثمار لمثل هذه المنشأة.

ب–المؤسسات المالية والتجارية والصناعية: يعتبر التدقيق ذات أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين أو تمويل المشروع حيث ان تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة، بحيث توجه أموالها الى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل.

ج–**الجهات الحكومية:** تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض والدعم لبعض النشاطات، بالإضافة الى الاتحادات والنقابات تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المنشأة وأي طرف أخر.

لقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC'عند اصدار المعايير في عام 2002 أن أهمية التدقيق المصلحة العامة تكون على سبيل المثل في:

- يساعد مدققو الحسابات المستقلون على المحافظة على امانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة الى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الاسم للحصول على رأس المال.
- يعمل المدراء الماليون التنفيذيون في الإدارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون باستقلال موارد المؤسسات بفعالية وكفاءة.
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة. (الطاونة و غسان، 2006، الصفحات 19-20)

المطلب الثاني: أهداف التدقيق.

يهدف التدقيق الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاساسية والمتمثلة في:

1- الوجود والتحقق:

يعمل المدقق على التأكد من وجود جميع العناصر الواردة في جهة الأصول والخصوم لميزانية المؤسسة والتحق منها.

2- الملكية والمديونية:

يبدا المدقق بالتحقق من ان العناصر الواردة في الميزانية تعود الى المؤسسة التي يتم مراجعتها. كما يتأكد من ان الديون المسجلة في الميزانية تخص الاطراف المعنية بشكل صحيح ، وينطبق نفس الامر على الحقوق .

3- الشمولية:

يجب ان يكون النظام المحاسبي في المؤسسة قادرا على توليد معلومات محاسبية شاملة تعبر عن جميع الاحداث المالية التي تحدث داخل المؤسسة. كما يتعين على المدقق التحقق من صحة البيانات المحاسبية والوثائق المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات. ويقوم ايضا بمعالجة هذه البيانات بطريقة تسمح له بتقديم راي فني محايد حول مصداقية المعلومات المستمدة من النظام المحاسبي ومدى تعبيرها عن الوضع المالي للمؤسسة.

4- التقييم والتخصيص:

يهدف التدقيق في هذا الجانب الى استخدام الطرق المحاسبية المعروفة لتقييم الاحداث المحاسبية، مثل حساب الاهتلاكات واطفاء المصاريف الاعدادية، وكذلك تقييم المخزونات. بعد ذلك، يتم تخصيص هذه التقييمات في الحسابات المناسبة لها، وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة.

5- العرض والافصاح:

يعد هذا الهدف من الأهداف الأكثر أهمية، حيث يعتبر الهدف الرئيسي لعملية المراجعة. يتمثل في الافصاح عن مدى دقة وصدق المعلومات المحاسبية والوثائق المالية المتوفرة والمنبثقة عن المؤسسة، ومدى توافقها مع المعايير المهنية المطبقة، وتماشيها مع المبادئ المحاسبية.مستخلص من. (كربوعة، المراجعة المالية والمحاسبية (محاضرات)، 2021-2022، الصفحات 15-16)

6- ابداء رأي فني:

يسعى المدقق الى ابداء راي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، لذلك ينبغي على هذا الأخير التحقق من العناصر التالية:

- ✓ التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- ✓ مراقبة عناصر الأصول.

- ✓ مراقبة عناصر الخصوم.
- ✓ التأكد من التسجيل السليم للعمليات.

وفي الوقت الحالي أصبح التدقيق يهدف الى أهداف أرقى من ذلك حيث أصبح يركز على:

- ✓ مراقبة الخطط والسياسات والإجراءات ومتابعة درجة التقيد بها، والبحث عن أسباب الانحرافات.
- ✓ تقييم الأداء ونتائج الأعمال المحققة من قبل الشركات ومقارنتها مع ما تم تخطيطه.
- ✓ المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرف الإدارة لإعطائها مصداقية أكثر، وهو ما يساعد على إعطائها ثقة أكبر لمستخدميها. (سايح، 2015-2016، صفحة 7)

المطلب الثالث: أنواع التدقيق.

هناك أنواع متعددة من التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر الى عملية التدقيق من خلالها، ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة. وبوجه الاجمال، يصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة الى ما يلي:

- ❖ من حيث نطاق عملية التدقيق.

1. التدقيق الكامل:

في هذا النوع من التدقيق، يقوم المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات بشكل شامل للوصول الى راي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل. في السابق، كان التدقيق يتم بشكل كامل وتفصيلي، حيث كان المدقق يفحص 100% من القيود والمستندات، وذلك لان المشاريع كانت صغيرة الحجم وعملياتها قليلة العدد. ومع تطور الاعمال وظهور الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة، أصبح من غير الممكن فحص جميع العمليات والسجلات والمستندات بالكامل. لذلك، تحول التدقيق الى تدقيق اختباري يعتمد على اخذ العينات. استخدام اسلوب العينة والاختبار في التدقيق جعل المشاريع تهتم أكثر بأنظمة الرقابة الداخلية، حيث تعتمد كمية الاختبارات وحجم العينات على مدى قوة تلك الانظمة. في حالة ضعف انظمة الرقابة ووجود ثغرات، يزيد المدقق من نسبة اختباراته. يتضح ان الفارق بين التدقيق الكامل والتدقيق الاختباري يكمن في نطاق عمليات التدقيق فقط، ولا يمكن تقييد سلطة المدقق في أي من النوعين، حيث يملك المدقق وحده حق تحديد نطاق عملية التدقيق.

2.التدقيق الجزئي:

في بعض الحالات، يكون عمل المدقق محدودا لبعض العمليات أو البنود مثل تدقيق النقدية فقط او جرد المخازن ، وغيرها وبالتالي لا يمكنه ابداء رأي حول القوائم المالية بشكل عام .تقتصر تقارير المدقق في هذه الحالات على الأمور التي تم تحديدها له .من المفيد ان يحصل المدقق على عقد كتابي يوضح نقاط عمله المحدد ،وذلك لتجنب اتهامه بالإهمال او الاخفاق في تدقيق بند لم يكن معهدا اليه تدقيقه من قبل . هذا العقد يحمي المدقق من المسؤوليات المحتملة في مثل هذه الحالات. مستخلص من. (عبد الله، تدقيق الحسابات، الصفحات 13-14)

❖ **من حيث الوقت التي تم فيه عملية التدقيق.**

1.التدقيق النهائي:

في هذه النقطة يقوم المدقق بممارسة عمله عند انتهاء الفترة المالية أي بعد أن يقوم المحاسب بالانتهاء من عمله في انهاء الدفاتر المحاسبية النهائية والحسابات الختامية وهكذا يضمن المدقق بأن جميع الحسابات مقفلة كليا وعدم حدوث أية تعديل في البيانات ومن مميزات هذا النوع من التدقيق ما يلي:

- فشله في اكتشاف الأخطاء والغش.
- استغراقه وقتا طويلا وهذا يؤدي الى تأخير تقديم التقرير.
- ارباكه في العمل، يتوقف المدقق عن العمل من أجل جمع بعض الأدلة والقرائن اللازمة.

يصلح هذا النوع من التدقيق للتطبيق في المنشآت الصغيرة أو المتوسطة ويقتصر المدقق بعض الأحيان على تدقيق الميزانية تدقيقا كاملا فقط، ويطلق هذا النوع من التدقيق اسم تدقيق الميزانية.

2. التدقيق المستمر:

هذا النوع من التدقيق مهم جدا في المنشآت الكبيرة حيث يقوم المدقق بتدقيق حسابات المنشأة بصفة مستمرة وبقيامه بزيارات متعددة، وفي نهاية المدة المحاسبية يقوم نفس المدقق بتدقيق الحسابات الختامية ومن الحسنات هذا النوع ما يلي:

- وجود وقت كافي لدى المدقق، وهذا يمكن المدقق بالتعرف على المنشأة بصورة أفضل.
- سرعة اكتشاف الخطأ والغش في وقت قصير.
- انتظام العمل بمكتب المدقق.
- تقليل فرص التلاعب بالدفاتر والسجلات.
- جعل الموظف يعمل بجد وبدون اهمال.

وهناك بعض السيئات لعملية التدقيق المستمر ومن هذه السيئات ما يلي:

- احتمال تغيير أو حذف بعض القيود بسبب الغش قصد التلاعب في الشركة هذا كله يتك عند انتهاء التدقيق نية الموظف بأنه لن يعود المدقق ثانية ولكن على المدقق أن يضع علامات مميزة على ما قام به.
- تعطيل عمل موظفي قسم الحسابات حتى لا يقوم المدقق بالطلب لبعض البيانات بنية هذا القسم بأن المدقق لن يعود ثانية ولكن المدقق يستطيع التغلب على هذه الظاهرة باختياره فترات مناسبة لعملية التدقيق وبوجوب جميع العاملين في قسم المحاسبة.
- احتمال سهو المدقق عن إتمام بعض الأمور التي تركها مفتوحة في اخر زيارة له، ولكن يوجد مع المدقق دفتر ملاحظات يقوم بتسجيل فيه ما تم تدقيقه وما توصل اليه.
- كثرة الزيارات المتعددة للمنشأة يحصل نشوء صلات وصداقات وطيدة بين المدقق وموظفي المشروع فهذا يسبب حرجا للمدقق عند اكتشافه للغش أو الخطأ في دفاتر المشروع.

- احتمال تحويل التدقيق المستمر الى عمل روتيني حيث يساعد المدقق على ادخال التعديلات في برنامج التدقيق. (ابو رقبة و المصري، 2014، صفحة 20)

❖ **التدقيق من حيث الهيئة التي يقوم بها التدقيق.**

1.التدقيق الداخلي:

ويقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمنشأة، وذلك من أجل حماية أموال المنشأة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وانتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

2.التدقيق الخارجي:

وغرضه الرئيسي الخلاص الى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المالية المعنية، ولهذا يقوم بها شخص خارجي محايد مستقل عن إدارة المشروع، ولهذا يطلق على هذا النوع أحيانا بالتدقيق المحايد المستقل.Independent Audit

ويجب ألا يتبادر الى الأذهان أن وجود نظام سليم للتدقيق الداخلي يغني عن تدقيق الحسابات بواسطة مدقق خارجي مستقل لما سبق وظهر من أوجه الاختلاف بين النوعين وأهمها انعدام الحياد في الدقيق الداخلي لأن المدقق الداخلي خاص بالتبعية للإدارة يخدم أهدافها، بينما يتوفر مبدأ الاستقلال في التدقيق الخارجي حيث المدقق هنا وكيل بأجر عن هرة المساهمين أو أصحاب المشروع. (عبد الله، التدقيق و الرقابة في البنوك، 1998، الصفحات 20-21)

❖ **التدقيق من حيث درجة الالزام.**

1.التدقيق الاجباري:

وهو ذلك التدقيق الذي يلزم القانون القيام به، حيث ألزم القانون عددا كثيرا من المنشآت بتدقيق حساباتهم واهم هذه المنشآت شركات الأموال حيث نص قانون الشركات في ال مادة192:

تنتخب الهيئة العامة لكل من شركة المساهمة العامة وشركة التوصية بالأسهم والشركة المحدودة المسؤولية مدققا أو أكثر من بين مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، وتقرر بدل أتعابهم، أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

2.التدقيق الاختياري: وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به، وانما تطلبه الوحدة الاقتصادية وبخاصة الوحدات الاقتصادية الفردية وشركات الأشخاص. (القاضي و دحدوح، 1999، الصفحات 16-17)

❖ من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ.

1.التدقيق العادي:

يقوم المدقق كالعادة بفحص البيانات والسجلات والدفاتر والتأكد من صحة القوائم المالية وبعد أن يقوم المدقق بالانتهاء من عمله يبدي رأيه الفني المحايد بالقوائم المالية، والمدقق في هذه الحالة مسؤولا عن أية تقصير ينشأ عنه.

2.الفحص لغرض معين:

يهدف هذا النوع من التدقيق عن البحث عن حقائق معينة والوصول الى نتائج معينة ويقوم هذا النوع من التدقيق بفحص السجلات والدفاتر والبيانات الموجودة في المنشأة، والفحص لغرض معين ينشأ في حال وجود شك في الدفاتر والسجلات عند حدوث تلاعب أو اختلاس فيهم. فلهذا السبب يقوم المدقق بالبحث عن الغش أو الأخطاء أو الاختلاسات ان وجدت. (ابو رقبة و المصري، 2014، صفحة 23)

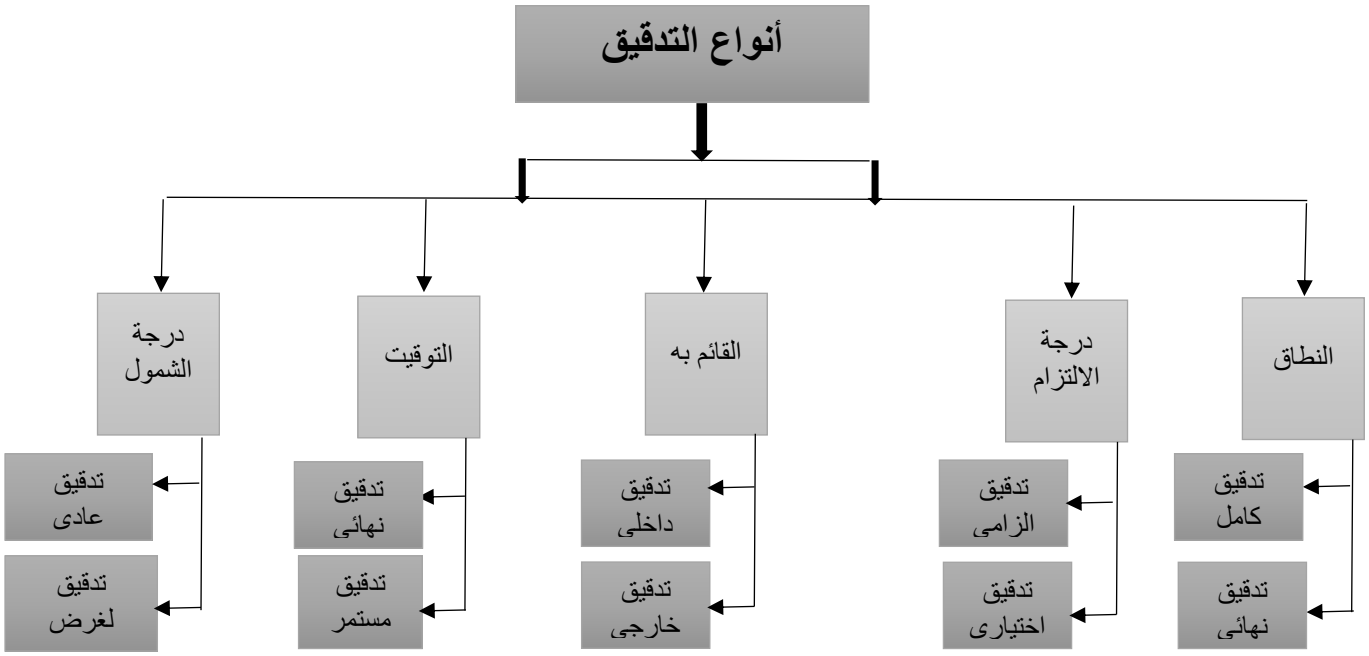

الشكل 01: من اعداد الطالبتين.

المطلب الرابع: معايير التدقيق.

عملت كل دولة على اصدار معايير التدقيق المحلية بما يتناسب مع بيئتها المحاسبية والمالية. ومثل بقية دول العالم قامت الجزائر بإصدار معايير التدقيق الجزائرية تدريجيا من عام 2016 حتى عام 2019 في اربعة مقررات صادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة، والذي يعتبر الجهة الرسمية المكلفة من قبل وزير المالية .في هذا المطلب سنتناول هذه المعايير بالتفصيل .

أ) المقرر الأول: 210-505-560-580.

بناءا على مقرر وزاره المالية رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق صدرت اربعه معايير تهدف لتدقيق الكشوف المالية وجميع اشكال مهام التدقيق قانونيه كانت او تعاقديه نلخصها فيما يلي:

المعيار الجزائري للتدقيق 210: اتفاق حولها احكام مهمة التدقيق.

يعالج معيار التدقيق الجزائري 210 واجبات المدقق للتوصل إلى اتفاق مع الإدارة والمسؤولين بشأن أحكام التدقيق الهامة. كما يُحدد المعيار مهام تدقيق الكشوف المالية، مع توجيهات للتدقيقات المتكررة أو للكيانات الصغيرة، ويقدم نماذج رسائل للمهمة المقترحة، مع التأكيد على ضرورة تكييفها مع متطلبات وشروط المهمة. كما يُشير المعيار إلى أن المدقق يُمكن أن يكون معافاة الحسابات أو مدققًا متعاقدًا، اعتمادًا على الحالة.

المعيار الجزائري للتدقيق 505: التأكيدات الخارجية.

يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيدات الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة، كما نشير ان هدف مدقق الذي يلجأ الى التأكيد الخارجي هو تصور ووضع حيز التنفيذ للحصول على ادلة مثبتة ذات دالة ومصداقية.

المعيار الجزائري للتدقيق 560: احداث تقع بعد اقفال الحسابات

الاحداث اللاحقة:

يعالج هذا المعيار الالتزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة بعد اقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية، ويتعلق الأمر بالأحداث الواقعة بين تاريخ اعداد الكشوف المالية والتاريخ تقرير مدقق وبعد تاريخ التقرير الى غير تاريخ اعتماد الكشوف المالية من طرف الهيئة المداولة.

المعيار الجزائري للتدقيق 580: التصريحات الكتابية.

يعالج هذا المعيار الزامية تحصل المدقق على تصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية، حيث يقصد بالتصريحات الكتابية هي كل المعلومات الضرورية المقدمة من المدقق في إطار مراجعة الكشوف المالية وتعتبر عناصر مقنعة. (قلاب ذبيح، 2020/2019، صفحة 31)

ب) المقرر الثاني: 300-500-510-700

بناءا على مقرر وزارة المالية رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق صدرت أربعة معايير تهدف لتدقيق الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية. نلخصها فيما يلي:

المعيار الجزائري للتدقيق 300: تخطيط تدقيق الكشوف المالية.

يعالج المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية ويخص التدقيقات المتكررة. كما يستوجب تخطيط التدقيق اعداد استراتيجية عامة للتدقيق تتكيف مع المهمة، وعرض برنامج عمل يفيد تخطيط ملائم لتدقيق الكشوف المالية.

المعيار الجزائري للتدقيق 500: العناصر المقنعة

يوضح هذا المعيار مفهوم العناصر المقنعة في إطار تدقيق الكشوف المالية، ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز تنفيذ إجراءات التدقيق، قد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه.

المعيار الجزائري للتدقيق 510: مهام التدقيق الاولية الارصدة الافتتاحية

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية التي تتضمن المبالغ الواردة في بداية فترة الكشوف المالية وعلى أساسها يجب تقديم معلومات مثل: الطرق المحاسبية في عرض حسابات السنوات السابقة، أو مهمة التدقيق الأولية لم تكن موضوع التدقيق أو تم تدقيقها من طرف المدقق السابق. (علون، 2021-2022، صفحة 76)

المعيار الجزائري للتدقيق 700: تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية

ينص على مجموعة من الواجبات التي يجب على المدقق القيام بها أثناء تقديم رأيه وتقريره حول الكشوف المالية، وهذه الواجبات تشمل:

1. التحقق مما إذا كانت الكشوف المالية قد تم إعدادها بما يتماشى مع المعايير المحاسبية المطبقة.

2. استنتاج ما إذا كان الكشوف المالية تحتوي على أخطاء جوهرية أم لا، وإذا كانت تحتوي عليها، يجب تقديم الضمانات المناسبة.

3. إذا تم تأكيد أن الكشوف المالية تم إعدادها وفقًا للمعايير المحاسبية، فيجب على المدقق تقديم رأي غير معدل.

4. تقديم تقرير كتابي يحتوي على مجموعة من البنود المهمة توضح نتائج التدقيق والرأي النهائي. مستخلص من . (شبلاوي، 2019-2020، صفحة 268)

ج)المقرر الثالث: المعايير 520-570-610-620

بناءا على مقرر وزاره المالية رقم 23 المؤرخ في 2017/03/15 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق صدرت أربعة معايير تهدف لتدقيق الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت او تعاقدية نلخصها فيما يلي:

المعيار 520 الاجراءات التحليلية:

يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مالية في جوهرها، كما يسمح بالتعرف فيها على الكيان ومحيطه لاعتبارها إجراءات لتقييم المخاطر وتعرف على أنها تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع

معلومات مالية أخرى معلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات، كما تقوم بمقارنات مع معطيات سابقة وتقديرية للكيان أو للكيانات المشابهة باستخدام عدة طرق وتقنيات احصائية.

المعيار الجزائري للتطبيق 570 استمرارية الاستغلال:

يعالج هذا المعيار التزامات المدقّق في تطبيق الكشوف المالية بتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في نشاط الكيان مستقبلا، باستثناء الحالات التي قد تكون في الإدارة نية التصفية أو وقف النشاط أو إذا لم يتيح لها أي حل بديل واقعي آخر.

المعيار الجزائري للتدقيق 610: استخدام أعمال المدقّقين الداخليين:

يعالج هذا المعيار شروط فرصة انتفاع المدقّق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي إذا تبين له وظيفة التدقيق الداخلي بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته، كما لا يعالج الحالات التي يقدم فيها أعضاء الفرديين للتدقيق الداخلي المساعدة المباشرة للمدقّق الخارجي في أداء اجراءات التدقيق ويوضح العلاقة بين وظيفتي التطبيق الداخلي والخارجي. (قلاب ذبيح، 2020/2019، صفحة 32)

المعيار الجزائري للتدقيق رقم 620 استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق:

تناول هذا المعيار الاستعانة بخبير شخص خارج مجال المحاسبة والتدقيق مع تحمل المدقق كامل المسؤولية في رأيه التدقيق الذي يعبر عنه، ولا يخفف استخدامه لأعمال خبير عينه، كما أن نتائج خلاصات هذا الخبير في ميادين خبرته كعناصر مقنعة. (شبلاوي، 2019-2020، صفحة 266)

د) المقرر الرابع: المعايير 230-501-530-540

بناءا على مقرر وزارة المالية رقم 77 المؤرخ في 2018/09/24 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق صدرت أربعة معايير تهدف لتدقيق الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت او تعاقدية نلخصها فيما يلي:

المعيار الجزائري للتدقيق 230: وثائق التدقيق

يعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية، ويقصد بمصطلح التوثيق ملفات العمل التي يعدها المدقق أو تلك التي تحصل عليها أو احتفظ بها في إطار ادائه، قد تكون على شكل ورق او شريط او تقرير الكتروني او اي دعامة اخرى تسمح بالمحافظة على كافة المعطيات القابلة للقراءة وواضحة أثناء المدة القانونية للحفظ. (علون، 2021-2022، صفحة 77)

المعيار الجزائري للتدقيق 501: العناصر المقنعة –اعتبارات خاصة

يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة، فيما يخص جوانب محددة تمس وجود المخزونات وحالتها، اكتمال احصاء القضايا والنزاعات التي تلزم الكيان وتقديم المعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوف المالية. (قلاب ذبيح، 2020/2019، صفحة 34)

المعيار الجزائري للتدقيق 530 يتناول السبر في التدقيق.

ويشمل مجموعة من المفاهيم المهمة، مثل السبر على نسبة أقل من100 من عناصر مجتمع إحصائي، وخطر أخذ العينات والخصائص الواجب توفرها لاعتبار السبر إحصائيًا. كما يتضمن المعيار مفهوم وحجم العينة، وتحديد العناصر الواجب اختيارها، واجراءات التدقيق الواجب وضعها، وطبيعة وسبب الانحرافات والاختلالات، بالإضافة إلى استقرار الاختلالات وتقييم نتائج السبر.

المعيار الجزائري للتدقيق 540: تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية القيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها.

يتناول تدقيق التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات للقيمة الحقيقية والمعلومات المتعلقة بها. يتناول المعيار طبيعة التقديرات المحاسبية، وإجراءات تقييم المخاطر المتعلقة بها، وتحديد وتقييم مخاطر الاختلالات المعتبرة والردود على المخاطر الجوهرية، بالإضافة إلى المراقبة المادية والتكميلية للرد على المخاطر الهامة والمعلومات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية، ومؤشرات التحيز المحتملة التي أدخلتها الإدارة. وينتهي المعيار بالإشارة إلى التصريحات الكتابية والوثائق المتعلقة بالتقديرات المحاسبية. مستخلص من. (شبلاوي، 2019-2020، صفحة 260)

المبحث الثاني: الإطار النظري للتدقيق الداخلي.

يعتبر التدقيق الداخلي نوعا من الإجراءات الرقابية يتم من خلال فحص وتقييم كفاءة وكفاية الإجراءات الرقابية الأخرى، لهذا اعتبر البعض التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسؤولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول والتأكد من سلامة البيانات وكذا تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي.

أصبح التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية من الوظائف الأساسية التي تتجاوز مجرد مطابقة البيانات واكتشاف الأخطاء ومحاربة الغش. لقد تطور دور التدقيق الداخلي ليشمل تقديم التعليلات والمعلومات اللازمة لمجالس الادارة مما يمكنها من اتخاذ قراراتها.

الفرع الأول: نشأة التدقيق الداخلي

وفر نظام مسك الدفاتر بطريقة القيد المزدوج لواضعها لوقا باشيلو في البندقية بإيطاليا، في القرن الثالث عشر، للعاملين في ميادين التجارة، وسائل للرقابة والضبط على المعاملات مع الموردين والعملاء، وللتحقق من عمل المستخدمين.

تشير السجلات التاريخية انه تم الاستعانة بالمدققين الداخليين قبيل القرن الخامس عشر، حيث كان الملوك او التجار يعينون المدققين، ويكلفوهم باكتشاف او منع الغش والاختلاس ومسائل مماثلة أخرى. يعاقد بان تقنيات الضبط مثل، فصل الواجبات والتحقق المستقل والمساءلة لاكتشاف ومنع الانحرافات قد بدأت في تلك الفترة، مع انه قد يكون ذلك حصل قبل ذلك. على انه يمكن القول ان تقييم الضبط و اكتشاف الغش اصبحا منذ تلك الفترة معروفين على انهما جذور التدقيق الداخلي Roots of internalaudit.

ومع تطور الصناعة والتجارة، تطورت ايضا طرق الضبط وتقنيات التدقيق، وانتقلت من انكلترا الى أميركا خلال الثورة الصناعية، و استمر بعد ذلك تزايد اهمية الضبط الاداري من خلال التدقيق خلال القرن العشرين.

بعد الحرب العالمية الاولى و النمو السريع المتزايد للاقتصاد الاميركي و نسبيا لاقتصاديات أوروبا ، وما رافق ذلك من زيادة الأسعار و عمليات احتكار وتقديم بيانات مغلوطة حول اداء الاعمال ، تطلب ذلك تقنيات ووسائل أفضل لتخطيط وتوجيه و تقييم انشطة العمل ونزاهة و كفاءة الادارة ، تبع ذلك وضع وتطوير تشريعات و استخدام التدقيق كوسيلة للتأكيد على الالتزام بالقوانين و التنظيمات .

ومع تزايد ادراك الشركات بان التدقيق الخارجي وحده غير كاف منفردا بتامين الهدف من اعمال التدقيق ، بدأت الشركات بتوظيف موظفين خاصين بها للتحقق من المعاملات المالية ، واختبار التطابق بين التنفيذ والضبط المحاسبي ، بصورة دائمة ومستمرة على مدار فترة نشاط الشركة .ان معظم هؤلاء الموظفين و الذين أطلق عليهم لاحقا المدققون الداخليون لقيامهم بأعمال الفحث الداخلي للعمليات ، كان يتم اختيارهم و اقتراح توظيفهم من قبل شركات تدقيق خارجية .ولقد رات الاجارة في هؤلاء المدققين الداخليين وسيلة للتخفيف من اتعاب التدقيق الخارجي مع الحفاظ على المستوى نفسه من تغطية التدقيق المالي و الاداري .

في منتصف القرن العشرين، وبتأثير النمو الاقتصادي و ازدياد الحاجة الى رساميل كبيرة للشركات وتنوع المالكين و اختلاف مفاهيمهم و ابتعاد الادارة عن رقابة اصحاب المال، وفقدان الادارة الاتصال المباشر مع اغلب المرؤوسين و التابعين لها Subordinates ، كان من الصعب على الشركات الحفاظ على الرقابة على نشاطات اعمالها و كفايتها التشغيلية .

ومن أجل تخطي مشكلة الرقابة على نشاطات الشركة، تم تعيين اشخاص معروفين على أنهم مدققون داخليون من أجل المراجعة والابلاغ عن ما يحصل. اختلفت المهام والأعمال التي تطلب من قبل المدققين الداخليين من الكشف على النشاطات المالية والتشغيلية الروتينية، الى تحليل وتقييم هذه النشاطات، الى تقديم الاقتراحات والتوصيات لتحسين الكفاءة والفعالية والاداء. (صبح، 2010، الصفحات 42-43)

الفرع الثاني: تعريف التدقيق الداخلي

يشير التعريف القديم لمعهد المراجعين الداخليين إلى أن التدقيق الداخلي: " وظيفة تقييم مستقلة تنشأ داخل الشركة، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة ". (درواسي و ضيف الله، 2012، صفحة 07)

في عام 1999 أصدر معهد المدققين الداخليين الأمريكي التعريف الشامل والمفهوم الجديد المتطور للتدقيق الداخلي الذي يناسب التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال حيث عرفه على أنه: " نشاط تأكيدي واستشاري وموضوعي ومستقل مصمم لزيادة وتحسين قيمة عمليات المؤسسة، والمساعدة في انجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة مؤسسة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة والحوكمة". (علون، 2018، صفحة 553)

والتعريف الأكثر حداثة و الذي يتسق مع دور التدقيق الداخلي هو التعريف الذي اعتمده معهد المدققين الداخليين وأقره مجلس إدارة معهد التدقيق الداخلي (IFACI) في 21 مارس 2000 و تم تعريفه على أن: "نشاط مستقل و موضوعي، تأكيدي و استشاري يمنح للمنظمة الضمان حول درجة التحكم في عملياتها، و يقدم لها النصائح والارشادات التي تسمح بتحسينها ،وهو بذلك يساهم في خلق القيمة المضافة لها وبالتالي يساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم الدائم و بشكل منهجي لعمليات إدارة المخاطر و الرقابة و الحوكمة، و بذلك تقديم اقتراحات التي تساعدها على التقوية و الرفع من فعاليتها. (بن لدغم و لعريجي، 2018، صفحة 81)

ومنه فان هذا التعريف الجديد يقدم صورة جديدة للمهنة في عده اتجاهات رئيسية هي:

تأكيدية: وهذا بطمأنة الإدارة العليا، الادارات الفرعية، مجلس الإدارة والمساهمين عند الضرورة بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومه ويتم التعامل معها بشكل مناسب.

استشارية: وهذا من خلال عمليات المشورة التي تقدم للإدارة ومجلس الإدارة فيما يتعلق بأعمال الأنشطة المختلفة في المؤسسة.

موضوعية: حيث يكون بعيدا عن التحيز اثناء تقديمه للخدمات المختلفة وممارسه مهامه.

مستقلة: أي استقلاليته عن اي نشاط اداري او مالي او حتى الإدارة العليا في المؤسسة ليتحقق تقديم خدماته المختلفة بموضوعية وحيادية ويتحقق ذلك بتبعيته الى المجلس الإدارة داخل دائرة لجنة المراجع المنبثقة عنه.

نستنتج أن التدقيق الداخلي هو مهمة تعمل على مساعدة مجلس الادارة في اداء والاشراف والادارة ومسؤوليات التشغيل الخاصة بهم من خلال عمليات التدقيق ومشاورات تهدف الى تقييم وتعزيز نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك فعالية وكفاءة العمليات المستقلة. (كربوعة، 2020-2021، صفحة 62)

المطلب الثاني: مبادئ التدقيق الداخلي أهدافه

سنتطرق في هذا المطلب الى مبادئ التدقيق الداخلي وأهدافه.

أولا: مبادئ التدقيق الداخلي:

تتمثل المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي حسب ما ورد عن المعهد(IIA) في النقاط المحورية التالية:

- اظهار نزاهة كاملة.
- اظهار الكفاءة والعناية المهنية اللازمة.
- أن يكون موضوعيا متحررا من اي تأثيرات غير مناسبة (مستقل).
- أن يكون متوافقا مع استراتيجيات اهداف ومخاطر المؤسسة.
- أن يكون في المركز الوظيفي المناسب ويمتلك الموارد الكافية. اظهار الجودة والتحسين المستمر.

- التواصل بشكل فعال.
- تقديم تأكيد مرتكز على المخاطر.
- ذو بصيرة، مبادر وذو نظرة مستقبلية.
- يدعم تطوير وتحسين المؤسسة. (بولفراخ، 2022-2023، صفحة 20)

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي.

ان الغرض الرئيسي للتدقيق الداخلي هو مساعدة جميع أعضاء إدارة المؤسسة على تأدية وظائفهم بطريقة فعالة، عن طريق امدادهم بتحليلات موضوعية للبيانات المعروضة عليهم وتقارير دقيقة وصحيحة عن نشاط المؤسسة.

ويهدف التدقيق الداخلي بصفة عامة الى إضافة قيمة المؤسسة من خلال التحقق من مدى الالتزام بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية، ومن مدى كفاءة وفاعلية الأداء داخل إدارات وأقسام المؤسسة. كما يهدف أيضا الى:

- التأكد من صحة المعلومات المالية وغير المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، من خلال تدقيق وفحص العمليات، ودراسة الضبط الداخلي، وتقييم إدارة المخاطر وتدقيق البيانات المالية.
- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها.
- تدقيق إجراءات تقييم كفاية رأس المال الموظف في المؤسسة.
- اعداد تقارير مفصلة دورية، أو على الأقل فصلية أو نصف سنوية حول أعمال ونتيجة التدقيق وتقديمها الى الإدارة العليا.
- التحقق من وجود حماية كافية لأصول المؤسسة.
- تقييم عمل الأفراد ومدى قدرتهم على تحمل المسؤولية.
- تقييم كفاءة استخدام الموارد والأصول من الناحية الاقتصادية. (طبشوش، 2022-2023، صفحة 37)

كما حددها اخرون كما يلي:

أ-هدف الحماية: يهدف التدقيق الداخلي بالدرجة الأولى الى حماية وخدمة الإدارة في تحقيق أغراضها، وذلك عن طريق تدقيق جميع العمليات المالية في المؤسسة لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل الى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة من خلال التأكد من (سياسات وخطط المؤسسة، الإجراءات المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، استخدام الموارد والأصول، تقييم أنشطة التشغيل).

ب-هدف البناء: يعني هذا الهدف اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يقوم المدقق الداخلي بالإضافة الى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية الى:

- التحقق من مدى سلامة الإجراءات حماية الأصول.
- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة. (علون، 2015-2016، صفحة 21)

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي

يمكن تقسيم التدقيق الداخلي الى عدة أنواع ولكل نوع وظائفه ومهماته والدور الذي يؤديه داخل المؤسسة، ويمكن تقسيمه الى:

التدقيق المالي:

ويعرف بأنه الفحص الكامل والمنظم الذي يقوم به المدقق الداخلي للقوائم المالية والسجلات المحاسبية وجميع العمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتبيان وتحديد مدى التزامها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والسياسات الإدارية للمؤسسة، ويشمل تحليل مدى كفاءة النشاط الاقتصادي وتقييم الأنظمة المحاسبية للمؤسسة وأنظمة المعلومات والتقارير المالية لها. (حاج دحو، 2017-2018، صفحة 124)

التدقيق التشغيلي:

يهتم بتدقيق الأنشطة التشغيلية المتعلقة بعمليات وسياسات وإجراءات المؤسسة، حيث يسعى الى فحص وتقييم أداء أعمالها لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة، كما يقوم بفحص منظم وشامل وبناء وتقييم للهيكل التنظيمي وسياسات وطرق الإدارة للتحقق مما إذا كانت موارد المؤسسة تدار من قبل الإدارة بطريقة اقتصادية وكفئة للحصول على أفضل النتائج وفي أقصر وقت ممكن بما يحقق الأهداف، ومن ذلك يمكن القول بأن هناك ثلاث جوانب للتدقيق التشغيلي بالنسبة للأداء وهي:

1. الاقتصادية: ومعناها انجاز العمل بأقل تكلفة، من خلال الموارد المادية المتاحة للمؤسسة.

2. الكفاءة: أي تحقيق الأهداف بأقل تكلفة، وذلك بتعظيم المخرجات والنتائج بنفس القدر من الموارد، أو تقليل المدخلات مع تحقيق نفس المخرجات المحددة.

3. الفاعلية: وتعني تحقيق الأهداف المسومة للبرامج والأنشطة لذلك على المدقق أن يقيم مختلف الأنشطة التشغيلية مثل الهيكل التنظيمي والنشاط المحاسبي وأنشطة الشراء والتخزين والرقابة والصيانة وغيرها.

تدقيق الالتزام:

يهدف الى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، لتحقيق الأهداف المرسومة وفق الخطط الموضوعة بكفاءة وفاعلية والوقوف على نواحي القصور والخطأ ومن ثم العمل على علاجها. (بوباطة، 2022-2023، صفحة 38)

تدقيق نظم المعلومات:

يعرف تدقيق نظم المعلومات على أنه "عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات لتحديد ما إذا كان النظام المعتمد على المحاسب يساهم في حماية الأصول والحفاظ على سلامة البيانات وإدارة الموارد بكفاءة وتحقيق أهداف المؤسسة.

كما تم تعريف تدقيق نظم المعلومات أو التدقيق الإلكتروني على انه "عملية فحص وتقييم نظم المعلومات الآلية والعمليات غير الآلية بها والتفاعل فيما بينهما، بهدف تقديم تأكيد معقول بأن ضوابط الرقابة الداخلية تحقق متطلبات تكنولوجيا المعلومات.

التدقيق البيئي:

عرف التدقيق البيئي بأنه "تقييم موضوعي منظم داخلي، يتم من خلال تحديد ما إذا كانت المؤسسة تلتزم بالقوانين واللوائح والتشريعات البيئة، وتحديد المخاطر التي تواجهها المؤسسة، والتأكد من تنفيذ برامج الغدارة البيئة بكفاءة وفعالية وفقا للسياسات والأهداف البيئة للمؤسسة.

لقد تعددت أنواع التدقيق الداخلي تبعا لتعدد الأغراض نتيجة اجراء التدقيق الداخلي والمستوفية من أهداف ممارسة هذه المهنة. (لوجاني، 2019-2020، الصفحات 54-55)

المبحث الثالث: تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي ومنهجية أدائها

تعتمد المؤسسات الحديثة بشكل كبير على وظيفة التدقيق الداخلي لتعزيز نظم الرقابة الخاصة بها. لكي يكون التدقيق الداخلي فعالا ويؤدي دوره بكفاءة ، يجب ان يتمتع بمقومات ودعائم أساسية . تشمل هذه المقومات الصفات الشخصية و المهنية للمدقق الداخلي ،حيث يجب أن يتحلى بالنزاهة والموضوعية و الجدية في أداء مهامه، وذلك ضمن اطار تنظيمي محكم تضعه المؤسسة لضمان فعالية عملية التدقيق .

المطلب الاول: لجان التدقيق

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة وزيادة التعقيدات و العمليات المالية و الإدارية ،أصبحت رجال التدقيق تلعب دورا محوريا في ضمان شفافية ونزاهة التقارير المالية المقدمة للمستثمرين و أصحاب المصلحة .

الفرع الاول: مفهوم لجنة التدقيق.

أدت الازمات المالية التي شهدتها مختلف المؤسسات العالمية الكبرى في مجال المحاسبة والتدقيق والذي صاحبها من مختلف التلاعب في القوائم والتقارير المالية، الى البحث عن اليات لتعزيز الرقابة على عمل هذه المؤسسات للحد من تضارب المصالح وحماية مصالح المساهمين لذلك تم تكوين لجان تدقيق منبثقة عن مجلس ادارة المؤسسة لهذا الغرض.

حيث تعرف لجنة التدقيق على انها لجنة منبثقة عن مجلس ادارة المؤسسة تتكون من أعضاء غير تنفيذيين ممن لديهم خبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتتمثل مسؤوليتها في تدقيق المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة في اعداد التقارير المالية ، وتدقيق الافصاح في التقارير المالية المنشورة ، ومدى كفايتها وملاءمتها ودعم استقلالية المدقق الخارجي ومناقشة نتائج التدقيق ، وتقييم كفاءة ودعم استقلاليته، وتدقيق الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة ، والتأكد من ملائمة وكفاية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف لجان التدقيق

تمثل أهداف لجل التدقيق فيما يلي:

- التحقق من صحة التقارير المالية ومدى مصداقيتها.
- الافصاح الشامل للكشوف المالية.
- الربط بين المدقق الخارجي والداخلي ومجلس الادارة وتنسيق الاعمال والجهود فيما بينهم
- مساعدة المديرين في انجاز الاعمال بشكل صحيح وكامل.
- التحقق من كفاءة نظام ادارة المخاطر وفعاليته.
- الحفاظ على سمعة المؤسسة لإجراء التواصل مع جميع الاطراف ذات المصلحة. (بوباطة و بودرامة، 2021، الصفحات 53-54)

المطلب الثاني: المدقق الداخلي

المدقق الداخلي يعتبر جزءا داخل المؤسسة حيث يتمتع بصفات تميزه عن غيره من المهنيين.

الفرع الأول: تعريف المدقق الداخلي

هو ذلك الشخص الموظف في المؤسسة التي يقوم بتدقيقها، اذ أن جميع المؤسسات(الشركات الكبيرة) تقوم بإيجاد اما برغبتها أو بواسطة القوانين والتعليمات أن يكون لديها قسم للرقابة الداخلية والذي يشمل فحص أنشطة المؤسسة وتقديم تقرير حولها الى الإدارة العليا أو الى لجنة التدقيق لأجل مساعدة هذه الإدارة للوصول الى اغراضها ويشمل عمل المدقق الداخلي تدقيق النشاط وتدقيق الرقابة وإعطاء الاستشارات الضرورية للمستويات الإدارية المختلفة. (التميمي، 2006، صفحة 25)

هو موظف يتم تعيينه ضمن جهاز من داخل المؤسسة لخدمة الإدارة، للتأكد من أن أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بكفاءة والعمل مع منع واكتشاف الغش وتحفيز التشغيل بكفاءة.

ولذلك فان المدقق الداخلي يمثل عين الإدارة داخل المنشأة حيث يقوم بفحص وتدقيق أداء العاملين فيها، وتحفيز التشغيل بكفاءة. (الشحنه، 2013.، صفحة 42)

الفرع الثاني: صفات المدقق الداخلي

ينبغي أن يتصف المدقق الداخلي بمجموعة من الميزات بالشكل الذي يجعل من وظيفة التدقيق الداخلي فاعلة هذه الصفات تتعلق بالمهارات والتعليم والخبرة والحصول على الشهادات المهنية والجودة في تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي فضلا عن الاستقلالية والتدريب، كما أن هناك بعض من الخصائص الشخصية للمدقق الداخلي يحصل عليها خلال سنوات العمل في التدقيق والمتمثلة بالخبرة.

ان هناك نوعين من المهارات التي ينبغي أن يتصف بها المدقق وهما المهارات الادراكية، وتشمل مهارات تحليلية وتقنية وقدرات تطويرية وابداعية، أما النوع الاخر من المهارات فهي المهارات السلوكية وهي المهارات الشخصية التي تشمل تحمل ضغط العمل والوقت والاجهاد ومهارات التواصل الإنساني والمهارات التنظيمية مثل فهم الشركة وشبكات الاتصال الرسمية.

كما أن هناك مجموعة من الصفات ينبغي أن يتصف بها المدقق الداخلي وهي:

أ-أن يكون لكل مدقق داخلي موقف موضوعي ومستقل بما فيه الكفاية لكي يتمكن من ممارسة الحكم والتعبير عن الآراء وتقديم التوصيات بنزاهة وموضوعية.

ب-ضرورة أن يكون المدقق الداخلي خاليا من أي تعارض في المصالح ناشئ عن علاقات مهنية أو شخصية أو مصالح أخرى قد يتعرض لها للتدقيق.

ج-ينبغي أن يكون المدقق الداخلي بعيدا عن التأثير غير المبرر الذي يقيد أو يعدل نطاق أو اجراء أعمال التدقيق أو يؤثر بشكل كبير على الحكم فيما يتعلق بمحتوى أي تقرير تدقيق.

وقد أصدر معهد المدقق الداخليين في الأول من كانون الثاني لسنة 2009 مجموعة من المبادئ التي ينبغي على المدققين الداخلين أن يتصفوا بها وهذه المبادئ هي:

- الاستقامة: أن التزام المدقق بالنزاهة يؤدي الى تعزيز الثقة والاعتماد على آرائه.
- الموضوعية: أن يتحلى المدقق بالموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات ومراعاة التقييم المتوازن وألا تتأثر آرائه وأحكامه الشخصية بأراء وتأثيرات الاخرين.
- السرية: أن يحترم المدقق الداخلي سرية المعلومات التي يطلع عليها أو يتلقاها وأن لا يفصحوا عنها بدون اذن أو تفويض أو التزام قانوني أو مهني.
- الكفاءة: على المدقق الداخلي استخدام المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة في أداء خدماته. (فليح الساعدي و فليح الساعدي، 2019، الصفحات 22-23)

الفرع الثالث: وظائف المدقق الداخلي

يقوم المراجع الداخلي بمساعدة الادارة من خلال تقديمه لمجموعة من الخدمات، والمتمثلة في:

1 .2. تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة:

تقوم الادارة بالتخطيط والتنظيم والاشراف علة عملياتها بطريقة تضمن أن الأهداف والغايات سوف يتم تحقيقها، ولذلك فان جميع الأنظمة والعمليات والانشطة التي تقوم بها المؤسسة تكون خاضعة لتقييم المراجع الداخلي.

2.2. خلق قابلية الاعتماد على المعلومات:

يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة، كاملة ومفيدة، وأن تقدم في الوقت المناسب حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتها، والمراجع الداخلي هو الذي يحقق ويثبت دقة هذه المعلومات وامكانية الاعتماد عليها.

3.2. حماية الاصول:

يقوم المراجع الداخلي بالبحث فيما يخص الخسائر الناتجة عن السرقة وكل التصرفات الغير قانونية في ممتلكات المؤسسة

4.2. الالتزام بالسياسات والاجراءات الموضوعة:

يتحقق المراجع الداخلي من أن كل اعمال المؤسسة يقام بها كما هو مطلوب ومع اتباع السياسات والاجراءات والتعليمات المقررة، وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلة المراجع تحديد اسباب ذلك لأنه قد تكون اجراءات خاطئة ولا يمكن تطبيقها، كما عليه تحديد التكلفة الناتجة عن مخاطر عدم الالتزام بالإجراءات الموضوعة.

5.2. الوصول الى الاهداف والغايات:

يتم وضع الاهداف والغايات من قبل الادارة ويقوم المراجع الداخلي بتحديد فيما إذا كانت هذه الأهداف متوافقة مع امكانيات المؤسسة لتحقيقها

6.2 تحديد مواطن الخطر:

على المراجع الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية واعلام الادارة عنها ويتم تحديد مواطن الخطر عن طريق خبرة المراجع في المؤسسة او من المعلومات المشتقة من مصادر خارجية مثل المشاكل الموجودة في المؤسسات اخرى ذات نشاط مشابه لنشاطها.

7.2. اكتشاف ومنع الغش والاحتيال:

تقع مسؤولية منع الغش و الاحتيال على الادارة و ذلك من خلال القيام المراجع بفحص وتقييم كافي و فعال لكافة عمليات المؤسسة، وعليه يجب ان يكون لديه المعرفة الكافية لطرق و احتمالات الغش لتحديد أماكن حدوثها، على المراجع عند اكتشافه ضعف في نظام الرقابة الداخلية القيام باختبارات اضافية للتأكد من ذلك ، كما يستطيع المراجع الداخلي الجيد منع الاخرين من القيام بالغش و الاحتيال في حالة ما اذا كانت مؤهلاته و قدراته كبيرة لانهم على علم بقدرته على اكتشاف ذلك .

من خلال هذه الخدمات يمكن تلخيص مهام المراجع في النقاط التالية:

- ✓ فحص فعالية انظمة الرقابة الداخلية.
- ✓ المساعدة في تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الاهداف المرجوة منه.
- ✓ تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين اجراءات نظام الرقابة الداخلية.

- ✓ الالتزام بالقوانين والمعايير المقررة والتعليمات الادارية.
- ✓ عملية الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات الادارية.
- ✓ الحذر المهني المعقول عند القيام بعملية المراجعة.
- ✓ تحديد المخاطر المتعلقة بالنظام الساري في المؤسسة.
- ✓ التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية.
- ✓ تلبية احتياجات الادارة فيما يخص المراجعة المالية، مراجعة الكفاءة ومراجعة فعالية المشروع.
- ✓ التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية. (برابح، 2014-2015، الصفحات 66-68)

المطلب الثالث: الية عمل التدقيق الداخلي

سنتناول في هذا المطلب الخطوات الأساسية لسير عملية التدقيق الداخلي.

1-مرحلة التخطيط

يشمل تخطيط التدقيق اتخاذ القرار بشان استراتيجية التدقيق الشاملة ووضع خطة تدقيق ، ويعتبر التخطيط الفعال مفتاح الإنجاز الناجح لأي نوع من المشاريع ، وهناك مقولة تسمى احيانا باسم "Ps" الستة " Proper Prior Planning Prevents Poor Performance" والتي توضح ان التخطيط المسبق السليم يمنع الاداء الضعيف ، فعلى الرغم من أنه قد يكون من المغري الانتقال مباشرة الى التنفيذ ، الا ان اتباع نهج تخطيط منظم ومنضبط يساعد على ضمان تنفيذ المهمة بفعالية و كفاءة ، وعلى العكس من ذلك ، فان الفشل في استثمار الوقت و الجهد في التخطيط يزيد من احتمالية فشل المهمة في تحقيق الأهداف المرجوة او انها ستحقق الأهداف بشكل غير فعال.

وتبدأ هذه المرحلة بصدور الأمر بالمهمة من طرف رئيس التدقيق الداخلي أو أحيانا الادارة.

2-مرحلة التنفيذ

يجب استخدام ومخرجات مرحلة التخطيط للتدقيق لتنفيذ الانشطة الموضحة في برنامج العمل ، وتتمثل هذه الانشطة في جمع الأدلة وتقييم النتائج ووضع الملاحظات و التوصيات ، حيث يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية و الموثوقة اللازمة لتحقيق اهداف مهمة التدقيق ، وبناء استنتاجاتهم ونتائج مهمة التدقيق على أساس أعمال التحليل و التقييم المناسبة ، كما يجب علة المدقق الداخلي الاشراف على مهام التدقيق بشكل مناسب ، بما يكفل تحقيق اهدافها ، و التأكد من جودتها ، وتطوير فريق العمل

3-مرحلة الابلاغ.

تحدث الاتصالات خلال مهمة التدقيق ويعد ابلاغ النتائج الى الأطراف المعنية مكونا مهما في جميع مهام التدقيق الداخلي، وتشمل تبليغات مهمة التدقيق في معيار 2410 اهداف تلك المهمة، ونطاقها، ونتائجها، وبغض النظر عن محتوى وشكل التقارير

المختلفة، فيجب حسب المعيار رقم 2420 ان تكون التبليغات صحيحة، وموضوعية، وواضحة، وموجزة، وبناءة، وكاملة وفي الوقت المناسب.

ويجب الاشارة الى أهمية ان يمنح المدقق الداخلي للإدارة فرصة لتوضيح الملاحظات والتعبير عن آرائهم حول استنتاجاته وتوصياته، وعلاوة على ذلك يتم أحيانا تفسير الكلمات المكتوبة بشكل مختلف عن الكلمات المنطوقة، وكلاهما عرضة للتفسير الخاطئ، وبالتالي توفر مراجعة مسودات التقرير مع الادارة وتأكيدا على توافقها مع ما قاله المدقق الداخلي وما كتبه في تقريره. (بولفراخ، 2022-2023، الصفحات 53-54)

المطلب الرابع: المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

ترتكز المعايير الى عدد من المبادئ وتوفر اطارا لأداء وتعزيز عمليه التدقيق الداخلي. كما تعد المعايير متطلبات الزاميه وتتألف معايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الى:

1. معايير الصفات:

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من ادارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشأة والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وتتضمن معايير الصفات هي تتضمن كلا من المعايير التالية:

- معيار رقم 1000: الأهداف الصلاحية والمسؤولية: يتطلب تحديد أهداف، صلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية وتنسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير، وعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي لمراجعة وثيقة التطبيق دوريا واخذ موافق أعلى سلطة.
- معيار رقم 1100: الاستقلالية والموضوعية: يتمتع المدققين الداخلي داخلين بالاستقلالية في أداء واجباته، وله صلاحيه بدء أية اجراءات وانجاز أية اعمال والتبليغ عن أي عمل كلما رأى ذلك ضرورية لممارسة اختصاصاته، وعلى المدققين الداخليين أن يكون موضوعيين في قيامهم بعملهم وان لا يتأثروا بالبيئة التي يعملون بها، وان يكون العمل بفعالية ومهنيه وبدون تحيز، كما عليهم ان يتقيدوا بالمعايير الدولية للتدقيق والسلوكي المهني وبالقوانين وتنظيمات وانظمه واجراءات المنشأة.
- معيار رقم 1200: البراعة وبذل العناية المهنية: يتعلق هذا المعيار بما يتوجب على المدققين الداخليين امتلاك، والمهارات، والكفاءة المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتهم الفردية وعلى نشاط التدقيق الداخلي كمجموعة امتلاك او الحصول على المعرفة والمهارات، والكفاءات الاخرى المطلوبة للاضطلاع في مسؤولياتهم. وبذل العناية والمهارة المتوقعة من شخص عادي عاقل، ومدقق داخل لا يتضمن بدل العناية المهنية العصمة من الخطأ.
- معيار رقم1300: الرقابة النووية وبرنامج التحسين: يتطلب من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يضع برنامجا للرقابة النوعية، وبرنامج التحسين، والذي يغطي جميع اعمال التدقيق الداخلي. (الوردات، 2014، الصفحات 167-168)

2. معايير الاداء:

وهي التي تصف طبيعة انشطة التدقيق الداخلي والمعايير التي من خلالها يتم قياس اداء تلك الأنشطة، وتتكون هذه المعايير:

- معيار رقم 2000: تقع مسؤولية ادارة نشاط التدقيق الداخلي على مدير قسم التدقيق في الشركة، ويجب ان تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفاعلية لخلق قيمة اضافية للشركة.
- معيار رقم 2100: طبيعة عمل التدقيق الداخلي، حيث يجب على نشاط التدقيق الداخلي التقويم المساهمة في تحسين ادارة المخاطر والرقابة والسيطرة وحكمه الشركات.
- معيار رقم 2200: تخطيط مع مهمة العمل.
- معيار رقم 2300: اداء مهمة العمل.
- معيار رقم2400: توصيل النتائج الوقت والطريقة المناسبين.
- معيار رقم 2500: متابعة التقدم، فعلى مديري قسم التدقيق الداخلي الحرص على تأسيس نظام للعمل والحفاظ عليه ومراقبته وايصال النتائج للإدارة.
- معيار رقم :2600قبول الإدارة للمخاطر، فعلى مدير قسم التطبيقي في الشركة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر، وإذا أحس انه اعلى من المستوى الذي يمكن لشركه ان تتحمله فعليه ان يناقش الموضوع ما الإطار العليا يرفع إذا لم يتم الحل. (عباييية، 2019-2020، صفحة 154)

3. **معايير تنفيذ:**

فتتوسع في شرح معايير الصفات ومعايير الاداء من خلال تقديم إرشادات ملزمة حول تطبيق معايير الصفات ومعايير الاداء لدى لدى تقديم خدمات التأكيد (ت) خدمات الاستشارية (أ) . (بولفراخ، 2022-2023، صفحة 16)

خلاصة الفصل:

إن الغرض الرئيسي من وظيفة التدقيق هو عرض نتائج المؤسسة بشكل دقيق، مما يضمن مصداقية القوائم المالية. وقد تطورت هذه العملية من مجرد عملية رقابية إلى وسيلة لتعزيز كفاءة استخدام موارد المؤسسة.

تشمل وظيفة التدقيق العديد من الأنواع، حيث تعمل كل منها على تحقيق أهداف معينة. ومن بينها التدقيق الداخلي حيث يعتبر وظيفة من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة، إذ تساعد في تحقيق أهدافها ويلعب دوراً هاماً وبارزاً في هيكل المؤسسة. تعكس هذه الأهمية عندما يتم تبعيتها من قبل الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، مما يزيد من استقلاليتها عن باقي الوظائف.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

للتثبيتات.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتثبيتات.

تمهيد

تمثل التثبيتات جزء كبير من رأس مال المؤسسة الامر الذي يستوجب اعطاءه أهمية عند التقييم والتسجيل، ومما جاء به النظام المحاسبي المالي هو قواعد تقييم التثبيتات المستمدة من نصوص المعايير المحاسبية الدولية وذلك لصعوبة معالجة الأخطاء وذلك لبقائها أكثر من سنة في المؤسسة بالإضافة الى التطورات التكنولوجية والتقادم واثار أخرى التي تقصر من الانتاجي وتدهور قيمتها مما يستدعي الاهتمام بتقييمها وتدقيقها وهذا ما سيتناوله هذا الفصل المقسم الى ثلاث مباحث.

المبحث الاول: معالجة التثبيتات المادي

في أي نشاط اقتصادي يلزم مجموعة من الموارد ذات الكيان المادي التي يتوقع استخدامها في عملياته خلال فترة زمنية معينة ،ويطلق عليها الأصول الثابتة الملموسة " التثبيتات المادية " ، حيث أن الاستثمار فيها يؤثر بشكل كبير ومباشر على ربحية المنشاة.

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول التثبيتات المادية.

في هذا المطلب سنتعرف على التثبيتات المادية ولكن قبل ذلك سنتطرق الى مفهوم التثبيتات بصفة عامة:

1: تعريف التثبيتات :

تندرج التثبيتات ضمن قائمة المركز المالي (الميزانية) في الجزء العلوي لجانب الاصول باعتبارها غير جارية وتنقسم الى ثلاثة أنواع وهي: التثبيتات العينية، التثبيتات المادية، التثبيتات المالية.

وجاء في النظام المحاسبي المالي الجزائري انها عبارة عن أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاط الكيان، وهي تلك الاصول التي تتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد او التي لا ينوي الكيان انجازها في غضون الأشهر الاثني عشر حتى تلي تاريخ قفل سنته المالية. (اودينة، 2020-2021، صفحة 104)

يقصد بالتثبيتات الأصول التي اقترحتها المؤسسة أو أنشاتها بوسائلها الخاصة وذلك لاستعمالها بصورة دائمة في نشاطها أي لأكثر من دارة محاسبية وليس لغرض اعادة بيعها. (ربيعة، 2016-2017، صفحة 55)

حتى يعتبر الأصل ما تثبيت يتوجب ان تتوفر به الشروط الموالية:

- أن تكون مده استخدامه أكثر من فترة.

- أن يكون مراقب من قبل الوحدة.

-أن تنتظر من استخدامه تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية.

-أن يتم تقييم تكلفة الأصل بموضوعية.

ومن أمثلة تلك العناصر: الاراضي، المباني، الآلات، السيارات، اثاث المكتب. (شناي و عقاري، صفحة 75)

وبعد التطرق الى مفهوم التثبيتات لابد من ذكر مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالمعالجة المحاسبية للتثبيتات :

تعريف الاهتلاك

يمكن تعريف الاهتلاك على أنه الاثبات المحاسبي للنقص الذي يحدث في قيمة التثبيت بفعل الاستخدام او عامل الزمن، وعند نهاية عمر الانتاج وبفضل تراكم الاهتلاكات يمكنني المؤسسة من حيازة تثبيت جديد لاستمرار نشاطها. (بوشاشي، صفحة 110)

المبلغ القابل للاهتلاك

هو تكلفة الأصل أو مبلغ اخر حل محل التكلفة مطروحا منه القيمة المتبقية.

القيمة المتبقية للأصل

هي المبلغ المقدر الذي ستحصل عليه المؤسسة، حاليا بعد طرح التكاليف المقدرة.

القيمة العادلة

هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل او تسوية التزام بين طرفين توجد لهم رغبة في التعامل ويكون ذلك في سوق نشط. (بن قطيب، 2019-2020، صفحة 45)

مفهوم التقييم

يعرف التقييم المحاسبي على أنه عملية تحديد المبلغ النقدي الذي يتم به الاعتراف والإفصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة ضمن الميزانية وحساب النتائج وهذا بالاعتماد على طرق تقييم محددة.

تعريف التكلفة التاريخية

التكلفة التاريخية هي أحد المبادئ الأساسية في النظام المحاسبي الجزائري حيث تنص ال مادة16: على ما يلي تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والاعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان اثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. (جعلالي و زين، 2021، الصفحات 551-552)

المطلب الثاني: تعريف التثبيتات المادية " العينية "

حيث تعرف على أنها :

الا وهي التي يحوزها كيان من أجل الانتاج ومن اجل تقييم السلع او الخدمات، والتأجير او الاستعمال للأغراض الإدارية والتي تعتزل استعمالها لأكثرمن مرة واحدة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19، 2009، صفحة 86)

كما تعرف التثبيتات العينية أيضا حسب النظام المحاسبي المالي في الجزائر كما يلي " :التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج وتقديم الخدمات والإيجار والاستعمال لاغراض إدارية والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد مدة السنة المالية ."وهي تتمثل خصوصا في الممتلكات والمنشات والمعدات. (بن عيشي، 2018/2020، صفحة 42)

يقصد بها كل لموجودات أو الممتلكات التي طورت أو أنشات أو تم شرائها بغية استخدامها كاستثمار على أن تكون مدة استخدامها أكثر من سنة. (صديقي، بن مالك، و بوقفة، صفحة 118)

وتتفرع الاصول الملموسة حسب SCF العناصر التالية:

ح/ 211	اراضي
ح/ 212	تنظيم وتهيئة الاراضي
ح/ 213	بناءات
ح/ 215	تركيبات صناعية، عتاد ومعدات صناعية
ح/ 218	تثبيتات مادية أخرى

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على Scf

المطلب الثاني: تقييم التثبيتات المادية

يعد تقييم التثبيتات المادية من العناصر المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي منشاة مهما كان نوعها أو حجمها ، وفي هذا المطلب سنوضح كيف يتم ذلك.

ا.التقييم الأولي للتثبيتات المادية: تقييم التثبيتات المادية مبدئيا بتكلفتها:

- حالة الشراء تسجل تثبيتات المادية بتكلفة اقتنائها سواء كانت تسديد نقدا او على الحساب وتسجل محاسبيا كما يلي:

الحساب			المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
21x		تثبيتات مادية.	xxx	
	512	البنك.		xxx
	530	الصندوق.		xxx
	404	موردو التثبيتات.		xxx
		شراء تثبيتات مادية والتسديد نقدا، البنك أو على الحساب.		

- حاله الانتاج: في هذه الحالة يسجل التثبيت المادي بتكلفه انتاجه حسب النظام المحاسبي المالي ويسجل كما يلي:

		...../..../.....		
601		مواد ولوازم مستهلكة	XXX	
631		أجور المستخدمين	XXX	
	31	مواد اولية مخزنة		XXX
	621	أجور مستحقة		
	512	البنك		XXX
	53	الصندوق		XXX
				XXX
		اثبات تكاليف الانتاج		
		...../..../.....		
21 X		التثبيت المعني	XXX	
	724	انتاج تثبيت للأصول العينية		XXX
		اثبات انجاز التثبيت		

حاله الحصول على تثبيتات عن طريق مساهمات عينية: عند تأسيس المؤسسة او في

حاله زيادة راس مالها بمختلف الطرق، وتسجل على النحو الاتي:

		...../..../.....		
21		تثبيتات مادية	XXX	
X	10	راس المال الصادر		XXX
		الحصول على مساهمات عينية في حالة تاسيس المؤسسة او زيادة رأس المال		

 حاله الحصول على تثبيتات مادية عن طريق عقود ايجار تمويل: يسجل كما يلي:

		...../..../.....		
21		تثبيتات مادية	XXX	
X	167	الديون المترتبة على عقد ايجار التمويل		XXX
		الحصول على تثبيتات عن طريق عقود ايجار التمويل		

وعندما ما يتم تسديد المدفوعات حسب الانفاق يجعل حساب 167 مدينا بمبلغ السداد

وكذلك المصارف المالية حساب 66 يجعل مدينا وفي الدائن يكون واحد حسابات الخزينة.

 حاله الحصول على التثبيتات عن طريق القروض: يمكن ان ترتبط بتكلفة التثبيت اذا اختارت المؤسسة ذلك حسب المعيار IAS23 وتسجل محاسبيا كما يلي: (عمامرة، 2020، الصفحات 208-210)

661	5 X	…../…./….. أعباء الفوائد الحسابات المالية دفع الفوائد	XXX	XXX
21 X	661	…../…./….. تثبيتات مادية أعباء الفوائد تحميل تكاليف القرض بتكلفة التثبيت	XXX	XXX

ب.التقييم اللاحق: تقيم التثبيتات المادية بطريقتين:

1.**نموذج التكلفة**: يتم تسجيل التثبيت وفق هذا النموذج بسعر تكلفته مطروحا منه أي استهلاك وتراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة

2.نموذج اعادة التقييم: بعد الاعتراف الأولي بالأصل يجب ان يظهر بند الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ اعادة التقييم ناقصا أي اهتلاك متراكم لاحق وأي خسائر متراكمه في انخفاض القيمة ويجب أن تتم اعادة التقييم على أساس منتظم بشكل كافي بحيث لا تختلف القيمة المرحلة بصورة مادية عن تلك التي يمكن أن تتحدث باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة اعداد التقارير. (داشير، 2015-2016، صفحة 156)

***اهتلاك التثبيتات المادية:**

عند استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني يتم حسابه كعبء الا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه، ويوزع المبلغ القابل للاهتلاك بسهولة بصورة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الاصل، وهناك ثلاث طرق التثبيت وتشمل: طريقة الاهتلاك الخطي طريقة الاهتلاك المتناقص، الاهتلاك المتزايد.

1*بالنسبة لطريقة الاهتلاك الخطي: تعود الى عبئ ثابت على المدة النفعية للأصل ويحسب قسط الاهتلاك السنوي وفق القانون التالي:

حيث القيمة القابلة للاهتلاك = القيمة الأصلية –التكلفة المتبقية.

ويتم التسجيل المحاسبي لقسط الاهتلاك السنوي بجعل حساب681 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة مدينا وحساب 281 اهتلاك التثبيتات العينية دائنا.

2*اما طريقة الاهتلاك المتناقص: تقود الى عبء تناقص على المدة الأصل النفعية، حيث أن القسط المتناقص للدورة = القيمة المحاسبية الصافية في بداية الدورة * معدل الاهتلاك المتناقص.

معدل الاستهلاك المتناقص يساوي معدل الاهتلاك الثابت *المعامل.

ويكون المعامل كما يلي الجدول 01: معامل الاهتلاك المتناقص.

المدة العادية للاستعمال	3 او 4 سنوات	5 او 6 سنوات	أكثر من 6 سنوات
المعامل الضريبي	1.5	2	2.5

وتكون القيمة المحاسبية الصافية للسنه السابقة هي المبلغ القابل للاهتلاك في السنة الحالية، وعندما يصبح معدل الاهتلاك المتناقص أقل أو يساوي عدد السنوات المتبقية/100، ننتقل الى الطريقة الخطية، ويتم تسجيل قسط الاهتلاك بنفس قيد الاهتلاك الخطي. (عثمان و لحمر، 2018، الصفحات 61-62)

3* الاهتلاك المتزايد: حسب هذه الطريقة قسط الاهتلاك المتزايد يحسب من القيمة الاصلية أو من قاعدة الاهتلاك اذا كانت هناك قيمة متوقعة في نهاية العمر الإنتاجي :

حيث أن قسط الاهتلاك السنة 1= القيمة الأصلية أو قاعدة الاهتلاك × رقم السنة الأولى / مجموع أرقام السنوات

قسط السنة الأخيرة = القيمة الأصلية أو قاعدة الاهتلاك × رقم السنة الأخيرة / مجموع أرقام السنوات . (رميدي و سماي، 2016، صفحة 234)

ويتم تسجيل قسم الاهتلاك بنفس طريقتين الاهتلاك السابقتين.

المطلب الثالث: تدقيق التثبيتات المادية

بشكل عام يعتبر تدقيق التثبيتات المادية جزءا هاما من عملية ضمان الجودة وادارة المخاطر في أي منشاة صناعية .

حيث تتم عملية تدقيق التثبيتات كالتالي :

الاراضي: للتحقق من وجود الاراضي وملكيتها وقيمتها في تاريخ الميزانية يبغي القيام ب:

– التأكد من أن الأراضي المخصصة للمنشأة مستقلة عن الأراضي المستخدمة لأغراض استثمارية مؤقتة.

– التأكد من أن الأراضي المخصصة للمنشأة منفصلة عن المباني المقامة عليها.

- توفير أدلة تثبت التكلفة الأصلية للأراضي والنفقات المرتبطة بالحصول عليها، مثل تكاليف التسجيل ونقل الملكية وغيرها.

- تقديم تكاليف التحسينات التي تزيد من قيمة الأراضي.

- التحقق من وجود عقد تملك مسجل باسم المنشأة.

- الحصول على شهادة رسمية من مصلحة الشهر العقاري تفيد بملكية الأرض للشركة وعدم وجود رهن أو حقوق عقارية أخرى.

- تحديد موقع الأرض وحدودها ونوع الملكية.

- في حال وجود رهن، يجب أن يكون معتمدًا من مجلس الإدارة للشركة المساهمة أو من أصحاب المنشأة أو الشركاء في الشركات الأخرى. (مسعد و الخطيب، 2009، الصفحات 239-240)

البناءات:

من بين ما يمكن التحقق منه اثناء تدقيق المباني نذكر ما يلي:

-التأكد من الوجود الفعلي لمباني المؤسسة (الموقع-المساحة) من خلال القيام بعمليه المشاهدة العينية الذهاب الى الميدان والتأكد من وجودها وأنها غير مستقله من جهات اخرى.

-الاطلاع على الكشوف التفصيلية للأصول المقدمة من اداره المؤسسة للتأكد من ادراج المباني ضمنها ثم مراجعتها على حساب المباني لدفتر الاستاذ للتحقق من صحة رصيدها.

-التحقق من كيفية حصول المؤسسة على المباني (مساهمة الشركاء او المساهمين الشراء ايجار تمويلي انتاج المؤسسة انتاجا ذاتيا، الاستعانة بمقاول) ومن ملكية المؤسسة للمباني من خلال الاطلاع على عقود الشراء المسجلة والتأكد من تسجيلها باسم المؤسسة.

- التأكد من ظهورها في اليومية والترحيل الصحيح لها الى دفتر الاستاذ وميزان المراجعة قبل المجرد.

-التأكد من تقدير قيمة المباني المشتراة على حدا لإمكان حساب الاهتلاك، نظرا لأن الشراء العقار-غالبا-يشمل الارض والمباني، كما يجب على المدقق الاطلاع على تقرير المهندس الخبير (تقدير فئة الاهتلاك) ويتحقق من اعتماده من المختصين بالمؤسسة، وهذا يلاحظ أن عقود الملكية قد تكون لدى البنك أو محامي المؤسسة فيجب على المدقق الاطلاع عليها والتأكد من وجودها لديهم للحفظ فقط، ويراعي ان التكلفة هي ثمن الشراء مضافا اليها جميع المواصفات الرأسمالية وكيفية القيام بالتسجيل المحاسبي لها.

- التأكد من صحة تقويم المباني الذي يتم على أساس ثمن الشراء أو تكلفتها ناقصا مجمع الاهتلاك على أن يتأكد المدقق من كفاية معدلات الاستهلاك، وملائمتها لطبيعة المباني والاغراض المستخدمة فيها (مباني الإدارة تستهلك بمعدل اقل من مباني المصانع) ومن ثبات طرق الاعتراف معدله من سنه الى اخرى.

- في حاله البيع التأكد من صحة اجراءات البيع التي قامت بها المؤسسة، التسجيل المحاسبي الصحيح لعملية التنازل والاخراج.

– التأكد من الترحيل لميزان المراجعة بعد الجرد.

–التأكد من ظهورها في القوائم المالية ودفتر الجرد.

التركيبات التقنية المعدات والادوات الصناعية:

لفحص ترتيبات التقنية والادوات والمعدات: يجب على المدقق ان يتبع الاجراءات التالية:

–طلب كشوف الجرد الفعلي المملوكة للمؤسسة والمعتمدة من الإدارة، ومطبقتها بسجل الادوات والمعدات وحسابها بدفتر الأستاذ مع التأكد من الوجود الفعلي لها من خلال الغياب القيام بعملية المشاهدة العينية اي الذهاب الى الميدان والتأكد من وجودها.

– الاطلاع على عقود وفواتير الشراء ومطابقتها مع أوامر الشراء المعتمدة من الإدارة، بوالص التأمين، كما يجوز له المعاينة الفعلية للتأكد من ذلك، وايضا ليتبين الاضافات الاستبعادات التي تمت خلال السنة موضوع التدقيق، والتحقق من صحة المعالجة المحاسبية لها سواء في حساب المجمع الاهتلاك أو الآلات.

– التحقق من كيفية حصول المؤسسة عليها (مساهمة الشركاء أو المساهمين، الشراء ايجار تمويلي، انتاج المؤسسة انتاجا ذاتيا) ومن ملكية المؤسسة لها في خلال الاطلاع على عقود الشراء المسجلة،

والتأكد من تسجيلها باسم المؤسسة.

– التأكد من ظهورها في اليومية والترحيل الصحيح لها الى دفتر الاستاذ المراجعة قبل الجرد.

– فحص حساب مصروفات الصيانة والاصلاحات لاكتشاف أي اضافات رأسمالية خاصة بالآلات.

التأكد من صحة تقييم الآلات حيث جرت العادة على تقويمها بسعر التكلفة ناقصا مجمع الاهتلاك، كما يراعي كفاية وعدالة معدلات الاهتلاك طبقا لتقديرات الخبراء المختصين، مع ثبات طريقة ومعدل الاهتلاك من سنة الى أخرى.

– التأكد من الترحيل لميزان المراجعة بعد الجرد.

–التأكد من ظهورها في القوائم المالية في حاله بيعها.

–التأكد من صحة اجراءات البيع الذي قامت بها المؤسسة التسجيل وهذا بصحيح العمليات التنازل والاخراج.

السيارات:

يمكن فحصها من خلال الاجراءات التالية:

- ✓ التأكد من وجود الفعلي لها من خلال القيام بعملية المشاهدة العينية أي الذهاب الى الميدان والتأكد من وجودها وأنها غير مستغلة من جهات اخرى.
- ✓ التأكد من الوثائق الثبوتية ومعرفة كيفية الحصول عليها والاطلاع على الرخص، بوالص التأمين.

- ✓ التأكد من التسجيل المحاسبي الصحيح.
- ✓ فحص ومراجعة ما تم شرائه هو بيعه خلال السنة المالية بالاطلاع على فواتير الشراء، والبيع، والتحقق من أنها باسم المؤسسة، وأن التصرفات التي حدثت معتمدة من الادارة، وعليه ايضا التأكد من صحة معالجتها محاسبيا.
- ✓ الاطلاع على سجل السيارات أو مراجعته حسابيا، تم مطابقته مع كشوف الجرد الفعلي، وحساب السيارات بدفتر الاستاذ وسجل السيارات والتأكد من ظهورها في اليومية والترحيل الصحيح لها الى دفتر الاستاذ وميزان المراجعة قبل الجرد.
- ✓ فحص حساب الصيانة والاصلاح للتحقق من أنه لا يتضمن أية اضافات رأسمالية خاصه بالسيارات.
- ✓ التأكد من صحة التقييم على أساس التكلفة ناقصا مجمع الاستهلاك، ويراعى حساب الاستهلاك بكفاية وعدالة مع ثبات من السنة الى اخرى.
- ✓ التأكد من الترحيل لميزان المراجعة بعد الجرد.
- ✓ التأكد من ظهورها في القوائم المالية ودفتر الجرد.

في حالة البيع التأكد من صحة اجراءات البيع التي قامت بها المؤسسة، التسجيل المحاسبي الصحيح لعملية التنازل والاخراج.

الاثاث:

ويتم فحصه من خلال الاجراءات التالية:

- ✓ التأكد من الوجود الفعلي للآثاث من خلال الذهاب الى الميدان والتأكد المباشر منه هو الاطلاع على عمليات الجرد التي قامت بها المؤسسة، وملكيته بالاطلاع على الفواتير المعتمدة من الإدارة.
- ✓ التأكد من التسجيل المحاسبي صحيح لها والاطلاع على سجل الاثاث ومطابقته بحساب الاثاث في دفتر الأستاذ، وكشوف الجرد الفعلي.
- ✓ مراجعة ما تم شراؤه من اثاث أو بيعه خلال العام بالاطلاع على الفواتير والتحقق من أنها باسم المؤسسة. واعتماده من الإدارة، وصحة معالجته محاسبيا، وفحص حساب الاصلاح والصيانة للتحقق من عدم تضمينه أية اضافات رأسمالية.
- ✓ التحقق من تقويم الاثاث بثمن التكلفة ناقصا المجمع الاستهلاك، ويراعى كفاية وعدالة نسب الاستهلاك بالنسبة لأنواعه المختلفة وثبات طريقة حساب الاستهلاك من سنة الى أخرى، ثبات من السنة الى أخرى. وفي حالة صنع الاثاث داخل ورش المؤسسة يجب على المدقق الاطلاع على قوائم وحسابات التكاليف الخاصة بها واعتماد الإدارة لها.
- ✓ التأكد من صحة التقييم على أساس التكلفة ناقصا مجمع الاستهلاك، ويراعى حساب الاستهلاك بكفاية وعدالة مع ثبات من السنة الى اخرى.
- ✓ التأكد من الترحيل لميزان المراجعة بعد الجرد.
- ✓ التأكد من ظهورها في القوائم المالية ودفتر الجرد.

في حالة بيعها التأكد من صحة اجراءات البيع التي قامت بها المؤسسة، التسجيل المحاسبي الصحيح لعملية التنازل والاخراج. (عبد الصمد، 2017-2018، الصفحات 135-139)

المبحث الثاني: معالجة التثبيتات المعنوية

تندرج التثبيتات المعنوية ضمن عناصر الاصول حيث أنها لا تتميز بشكل مادي ولكن لها قيمة اقتصادية أو استراتيجية بالنسبة للشركة .

المطلب الأول: مفهوم التثبيتات المعنوية

هناك عدة تعاريف للتثبيتات المعنوية نذكر منها :

- هي أصول غير نقدية قابلة للتجديد لكن ليس له وجود مادي ويجب أن يتوفر على شرطين في الأصل غير الملموس: سيطرة المؤسسة عليه نتيجة لأحداث سابقة مثل: الشراء او التطوير، أما الشرط الثاني فهو أن يتوقع أن تحصل المؤسسة نتيجة اقتناء أو استخدام الاصل على منافع اقتصادية ممثلة بتدفقات نقدية مستقبلية. (سماش و عياشي، 2019، صفحة 46)
- الأصول غير الملموسة هي أصل تسيطر عليه المنشأة وتحقق منافع مستقبلية ومن أمثلتها:

ماركات تجارية برامج حاسب، تراخيص وامتيازات، حقوق التأليف والبراءة، الشهرة وأصول غير ملموسة تحت التطوير. وحتى يعتبر الأصل غير ملموس ويعالج كأصل فإنه يجب أن يتوقع منه منافع اقتصادية مستقبلة، وإمكانية قياس تكلفته بدقة، ويمكن أن نحصل على الأصل غير الملموس من عدة مصادر عن طريق الامتلاك من الخارج، دمج منشآت أعمال، الاصول المولدة داخليا أو منح حكومية. (ابو شمالة، 2010، صفحة 179)

وتصنف العناصر التالية ضمن الأصول المعنوية:

ح/ 203	مصاريف التطوير المرسملة.
ح/ 204	البرمجيات
ح/ 205	براءات الاختراع
ح/ 207	فارق الاقتناء
ح/ 208	تثبيتات معنوية اخرى

من اعداد الطالبتين : بالاعتماد على SCF.

المطلب الثاني: **تقييم التثبيتات المعنوية.**

تقييم التثبيتات المعنوية يمكن أن يكون تحديا نسبيا نظرا لطبيعتها الغير ملموسة حيث أن هناك طرق يمكن استخدامها لتقدير قيمتها تشمل :

أ.التقييم الأولي:

تقيم التثبيتات المعنوية على أساس:

 تكلفة الحيازة Le cout d"acquisition: عند شرائها = سعر الشراء خارج الرسم (HT)+

المصاريف المباشرة للشراء (HT)+ الضرائب والرسوم غير مسترجعة – التخفيضات التجارية والمالية إن وجدت، وتسجل كما يلي:

	عند تاريخ الحيازة بتكلفة الشراء	xx	
من ح / 203		xx	
من ح / 204		xx	
من ح / 205		xx	
من ح / 207		xx	
من ح / 208			xx
	الى ح/ 404 موردو التثبيتات		xx
	الى ح/ 512 البنك		xx
	الى ح/ 515 ح ، ج ، ب		xx
	الى ح/ 53 الصندوق		

 تكلفة الإنتاج: في حالة ما يتم انتاج تلك التثبيتات من طرف المؤسسة نفسها وبوسائلها الخاصة، فإنها تقيم بتكلفة الانتاج التي تساوي: تكلفة مواد ولوازم مستهلكة + المصاريف المباشرة HT، وتقيد في دفتر اليومية كما يلي:

	عند تاريخ الانجاز وسائلها الخاصة		
من ح/ 203		xx	
من ح/ 204		xx	
من ح/ 208		xx	
	الى ح/ 731 المثبت للأصول غير المادية		Xx

 مساهمة تقدم من قبل إحدى شركاء المؤسسة ويتم تسجيلها كما يلي:

(بوزيدي، 2019/2018، الصفحات 59-60-61)

من ح/ 203		xx	
من ح/ 204		xx	
من ح/ 208		xx	
	الى ح/ 101 الأموال الخاصة		xx

ب.**التقييم اللاحق**

النظام المحاسبي المالي وكذا المعيار IAS 38 يقدمان طريقتان محاسبيتان لتقييم التثبيت المعنوية.

1.نموذج التكلفة: بعد التسجيل الأولي التثبيت المعنوي يجب أن يسجلوا بتكلفته مخفضا منها تراكم الاهتلاكات وخسائر القيمة. يجب افتراض أن القيمة المتبقية للأصل المعنوي هي الصفر إذا كان هناك التزام من طرف ثالث لشراء الاصل في نهاية عمره الانتاجي أو هناك سوق نشاط لمثل هذا الأصل.

2.نموذج اعادة التقييم: المعيار 38IAS يسمح بتسجيل التثبيت المعنوي بمبلغ يعاد تقديره الى القيمة العادلة في تاريخ اعادة التقييم، مخفضا منه تراكم الاهتلاكات وتراكم خسائر القيمة.

القيمة العادلة يجب أن تحدد (فقط إذا كان السوق نشط) ويمكن القول بان السوق نشط إذا توفرت 3 شروط:

- تجانس العناصر التي هي محل تفاوض.
- دوام وجود البائعين والمشترين المتوافقين.
- أن تكون الاسعار عمومية.

نموذج اعادة التقييم محدود في الميدان على بعض الحالات الخاصة مثل: حقوق السيارات، الصيد، حصص الانتاج. وفي حالة عدم وجود سوق نشط يتم التقييم بطريقة التكلفة.

أيضا الفقرة 13-121 من النظام المحاسبي المالي تنص على ان المدة النفعية لأي تثبيت معنوي لا تتجاوز 20 عام. وعليه فانه في حالة الاهتلاك على مدة طويلة أو حالة عدم الاهتلاك يجب تقديم المعلومات الخاصة في الملحق. بينما المعيار IAS38 بين فيما يخص التثبيتات المعنوية:

- التي تكون مدة نفعيتها غير محددة غير لا يطبق عليها الاهتلاك لكنها تخضع لتجربة الاختبار من أجل تحديد خسارة القيمة.

- أما التي تكون مدتها محددة والمنافع الاقتصادية التي تنتجها تستهلك على مدار السنوات ، لابد أن تطبق الاهتلاكات على العمر الانتاجي الذي يمكن تحديده من خلال مجموعة من العوامل: دورة حياة الاصل ، تطور الطلب ، المنافسة ، مستوى نفقات الصيانة ، مدة الحماية القانونية ، مدة الاهتلاك المستعمل على السلع المرتبطة بها. (شناي ع.، 2022/2021، صفحة 104)

*اهتلاك التثبيتات المعنوية :

عند نهاية كل دورة مالية 31-12-n تقوم المؤسسة بتسجيل قسط اهتلاك التثبيتات المعنوية حساب 681 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة أصول غير جارية مدينا، ويجعل حساب280 اهتلاك القيم المعنوية دائنا، وعند الانتهاء من اهتلاك (السنة الأخيرة للاهتلاك) يتم اخراج المصاريف المتعلقة بالتنمية والتطوير من ميزانية المؤسسة ويجعل حساب 280 مدينا ويجعل حساب x20 دائنا بالقيمة الإجمالية للاهتلاك. (رميدي و سماي، 2016، صفحة 235)

المطلب الثالث: تدقيق التثبيتات المعنوية

يهدف تدقيق التثبيتات المعنوية الى التحقق من صحة و سلامة العناصر الغير ملموسة التي تم تثبيتها داخل المؤسسة، وضمان انها تتماشى مع الاهداف و القيم و السياسات المحددة ويتم كالتالي:

أولا : اجراءات تدقيق الشهرة

جرت العادة على عدم اثبات الشهرة بالدفاتر الا اذا كان هناك دليل مادي ملموس على وجودها أو حدثت ظروف تستدعي ذلك كانتقال الملكية أو حدوث تغيير فيها ومن هذه الظروف ما يلي:

ا/ شراء منشاة أخرى بحيث كان المبلغ الذي دفع ثمنا للشراء يزيد على قيمة صافي أصول المنشاة المشتراة ففي هذه الحالة على المدقق الحسابات الاطلاع على الاتفاقات التي تمت بين المنشاة المشترية والبائعة والتأكد من اعتماد الجهات المسؤولة لما دفع زيادة على صافي الأصول واعتبار هذه الزيادة ممثلة لشهرة المحل.

ب/ انضمام أو انسحاب شريك في شركة عادية عامة: قد يتم الاتفاق بين الشركاء في الشركات العادية العامة على اظهار قيمة لشهرة المحل نتيجة انضمام شريك وانسحابه وعلى مدقق الحسابات الاطلاع على الاتفاق المبرم بين الشركاء

المنصوص عليه في عقد الشركة على الطريقة التي اتبعت في تقدير قيمة الشهرة والتأكد من ان الشهرة لم تظهر في الدفاتر بأعلى من القيمة التي قدرت بها.

ج/ انضمام شركة الى شركة اخرى أو اندماج شركة في شركة اخرى: وفي هذه الحالة على المدقق التأكد من صحة تقويم الشهرة واظهارها بالدفاتر بقيمتها الحقيقية.

ثانيا: اجراءات تدقيق العلامة التجارية.

ا/ مطابقة رصيد الحساب في دفتر الاستاذ مع ما هو ظاهر بالميزانية.

ب/ الاطلاع على وثائق ملكية العلامات التجارية.

ج/ دراسة صحة تقييم العلامات التجارية على أساس تكلفة بعد تنزيل الاهلاك اللازم تشمل التكلفة ثمن الشراء بالإضافة الى رسوم التسجيل واتعاب المحاماة وجميع مصاريف نقل الملكية الاخرى.

د/ الاطلاع على عقد الشراء والمستندات التي تم بموجبها دفع سائر النفقات بالإضافة الى سياسة الاطفاء التي يسير عليها المشروع.

الاطلاع على اخر ايصال تجديد للتأكد من عدم سقوط العلامة التجارية.

ثالثا:اجراءات تدقيق حق (براءة) الاختراع:

ا/ مطابقة الرقم الوارد في الميزانية مع رصيد الحساب في دفتر الاستاذ العام.

ب/ الاطلاع على شهادة تسجيل براءة الاختراع للتأكد من ملكية المشروع لها ، واذا كانت الفترة منتهية فيجب الاطلاع على عقد التجديد. وإذا كان المشروع قد حصل على حق الاختراع عن طريق الشراء فيجب الاطلاع على عقد التنازل من المخترع.

ج/ التأكد من صحة التقييم على أساس ثمن التكلفة ناقصا الاهلاك، وتشمل التكلفة ثمن شراء أو أي التجارب وبحوث قام بها المشروع على نفقته في سبيل الاختراع نفسه، وهنا يجب على المدقق الاطلاع على الايصالات الخاصة بالاتفاق. ويحتسب الاهلاك لحق الاختراع على اساس الفترة المحددة للانتفاع بهذا الحق قانونيا 16 سنة ويمكن تجديدها لفترات اخرى وعلى المدقق التأكد من كفاية الاهلاك حسب الظروف الخاصة فقد يتبين أن الايرادات الناشئة عن استغلال حق الاختراع أخذت في الانخفاض بشكل مستمر وملحوظ مما يستدعي اهلاك الأصل في فترة اقل من ستة عشر عاما.

رابعا: اجراءات تدقيق حقوق التأليف:

ان حقوق التأليف ذات الطبيعة مزدوجة: حق معنوي ويعبر حق المؤلف في انتاجه الفكري والعلمي، وحق مالي يعبر عن استغلاله لهذا الحق استغلالا ماليا ولا يحق لغيره استغلال الحق الاخير الى بإذن كتابي مسبق من المؤلف

اما اجراءات التدقيق تنحصر في قيم المدقق بالتأكد من اظهار هذا الاصل ضمن الاصول غير الملموسة مقدرا بالقيم التي دفعت ثمنا له (في حال انتقال حق تأليف من المؤلف الى المنشأة) وذلك بالرجوع الى العقد او المكاتبات التي تمت بين المنشأة والمؤلف، كما يجب عليه أيضا التأكد من أن المنشأة تقوم باهلاك هذا الحق خلال مدة التعاقد على استغلاله أو المدة القانونية التي ينتهي فيها حق المؤلف. (عبد الله، تدقيق الحسابات، الصفحات 225-227-228)

المبحث الثالث : معالجة التثبيتات المالية

تعتبر التثبيتات المالية جزءا اساسيا من تركيبة الاصول في المؤسسة حيث تشكل أهمية كبيرة لكونها تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف الأعمال و تساهم في بناء القوة المالية و الاستدامة على المدى الطويل .

المطلب الأول : مفهوم التثبيتات المالية.

ويتم تعريف التثبيتات المالية كالتالي :

هي عبارة عن أصول تكون في شكل حقوق تحصل في مده تفوق سنة،أوسندات مماثله ترغب المؤسسة في الاحتفاظ بها لأكثر من دورة. (حافي، 2018-2019، صفحة 91)

تعرف على أنها تلك القيمة المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض البيع وانما لاستعمالها بصفة دائمة أي لعدة سنوات . (بلمداني، 2020، صفحة 285)

وتعرف كذلك على أنها الاسهم و السندات والديون التي يكون للكيان القدرة والرغبة على الحفاظ بها لفترة طويلة او الى تاريخ استحقاقها في حالة السندات مثل هذه الأصول غير جارية تسجل بأحد الحساب 26 و 27.

التثبيتات المالية: تتكون من بعض الحقوق وبعض السندات المثبتة مثل :الاقراضات، سندات المساهمة...الخ. (حواس)

وتسجل التثبيتات المالية في حساب 26

26-الساهمات والديون الدائنة الملحقة بمساهمات :يتفرع الى :

261-سندات الفروع .

262 -سندات المساهمة الأخرى .

263-سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسات المشاركة).

266-الديون الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع .

267-الديون الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع .

268-الديون الدائنة الملحقة بشركات في حاله مساهمة.

269-عمليات الدفع الباقية الواجب بالقيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة.

27-التثبيتات المالية الأخرى يتفرع الى:

271السندات المثبتة الأخرى غير سندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة

272السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم).

273السندات المثبتة التابعة لنشاط محافظة.

274القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد ايجار –التمويل .

275الودائع والكفاءات المدفوعة. (حواس، صفحة 70)

المطلب الثاني : تقييم التثبيتات المالية

يعد تقييم التثبيتات المالية أداة أساسية لفهم وتقييم صحة و أداء الشركة المالي حيث يتم وفقا للطرق التالية :

أ. التقييم الأولي للتثبيتات المالية

تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي تمثل القيمة الحقيقية لمقابل معين ، بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المسترجعة ، ومصاريف البنك ولكن لا تدرج فيها الحصص و الفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب بمعنى :

- بتكلفتها عند الشراء ، اذا تم شراؤها بمقابل .
- بقيمتها البيعية ، اذا تم الحصول عليها بدون مقابل .
- بقيمتها البيعية ، اذا تم شراؤها بواسطة مبادلة ، او تم الحصول عليها كحصة مقدمة .

والاصول المالية غير الجارية مقسمة الى مجموعتين لاغراض المعالجة وهي :

المجموعة الأولى : اصول مالية متاحة للبيع : وتحتوي حسب النظام المحاسبي المالي على :

- ✓ المساهمات والحقوق المتعلقة بها .
- ✓ السندات المثبتة لنشاط المحفظة (TIAP) .

المجموعة الثانية : تحتوي كل من :

- ✓ الاقتراضات و الحقوق .
- ✓ التوظيفات المحازة حتى تاريخ استحقاقها .

بالنسبة لكل مجموعة تسجل عند حيازتها بالقيمة العادلة وتضاف لها مصاريف الوساطة والبنوك والرسوم غير القابلة للاسترجاع.

نجعل ح/ 26 او ح27/ مدينا بالتكلفة المدفوعة ، ح/ 512 (البنك) دائنا بالقيمة المدفوعة ، ح/ 269 او ح/ 279 بالقيمة الباقية للتسديد ، اللذان يرصدان عند تحرير القيم أي التسديد .

ويكون القيد كالتالي :

ح/**26** :

		تاريخ القيد		
26		من ح/ المساهمات والديون الدائنة الملحقة بمساهمات	xxx	
	512	الى ح/ بنوك الحسابات الجاري		xxx
	269	ح/ عمليات الدفع الباقية الواجب القيام		xxx
		بها عن سندات مساهمة غير مسددة		

ح/27 :

		تاريخ القيد		
27		من ح/ التثبيتات المادية الاخرى	xxx	
	512	الى ح/ بنوك الحسابات الجارية		xxx
	279	ح/ عمليات الدفع الباقية الواجب القيام		xxx
		بها عن سندات مثبتة غير مسددة		

ملاحظة: إذا كانت الأصول المالية عند حيازتها تستحق مداخيل السنة المالية الماضية فان هذه المداخيل لا تدخل ضمن تكلفة الحيازة. (بوعنيقة و طالب، 2016-2017، الصفحات 30-31)

المطلب الثالث: تدقيق التثبيتات المالية

تلجا أي منشاة صناعية الى القيام بعملية تدقيق التثبيتات المالية و ذلك لضمان نزاهة العمليات المالية وتقديم تقارير دقيقة تعكس و ضعها المالي وتلبي متطلبات التشريعات المالية وتتم هذه العملية كالتالي:

يتطلب فحص حساب26وحساب 27 اتباع المدقق الاجراءات التالية:

-التأكد من الوثائق الثبوتية لعملية شراء السندات والأسهم والتكاليف المرتبطة بكل بند منها.

- التأكد من التسجيل المحاسبي الصحيح وأنها مرتبطة بالحساب الفرعي المعني.

-التأكد من ظهورها في اليومية والترحيل الصحيح لها إلى دفتر الأستاذ وميزان المراجعة قبل الجرد.

التأكد من قيام المؤسسة بعملية الجرد بالطريقة الصحيحة والقيام بعملية التقييم في نهاية الدورة واحتساب الخسائر عن انخفاض القيمة إن كانت هناك خسائر.

-التأكد من التسجيل الصحيح للفوائد والارباح الناتج عن الحسابات.

-التأكد من التسجيل المحاسبي الصحيح لخروج السندات والأسهم في حالة التنازل عنها.

-التأكد من الترحيل لميزان المراجعة بعد الجرد.

-التأكد من ظهورها في القوائم المالية ودفتر الجرد. (عبد الصمد، 2017-2018، الصفحات 142-143)

*بالإضافة الى انه توجد أنواع أخرى للتثبيتات نذكر منها:

ح/ 22 التثبيتات في شكل امتياز:

أدرج النظام المحاسبي المالي التثبيتات المادية المخصصة لتوظيفها للحصول على عوائد مالية في شكل ايجار او للاحتفاظ بها من أجل فارق الأسعار عند البيع.

ح/ ا23لتثبيتات الجاري انجازها:

تمثل قيمة التثبيتات التي لم يتم انجازها بعد في نهاية السنة المالية وينتظر أن تجرى عليها اضافات في الفترات الموالية وتمثل كذلك المبالغ المدفوعة مسبقا لشراء التثبيتات. وتنقسم الى:

ح/232 التثبيتات المادية ايجازها.

ح/232 التثبيتات المعنوية الجاري انجازها.

ح/238 التسبيقات على اوامر شراء التثبيتات. (عقاري، 2015-2016، صفحة 3)

خلاصة الفصل :

لقد تم التطرق في هذا الفصل الى التثبيتات التي تعتبر من أهم العناصر المكونة للميزانية ، والتي مسها التغير في طرق التقييم و المعالجة المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ، ولقد توافقت المعالجة المحاسبية للتثبيتات بين النظام المحاسبي المالي و بعض المعايير الدولية التي تطرقت اليها.

وهذا ما سيتم العمل عليه والتأكد منه في الجانب التطبيقي.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

لمؤسسة بترو بركة

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لمؤسسة بترو بركة

تمهيد :

من أجل التطبيق العملي لما تم التعرض له في الجانب النظري سنتطرق الى الدراسة الميدانية حول الموضوع في احدى المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية بسكرة والتي يتمحور نشاطها في تخزين وتوزيع المواد البترولية و منتجات الزيوت والشحوم ، وبغرض توضيح كيفية تحصلنا على المعلومات قمنا بتقسيم العمل الى مبحثين ، حيث يتناول المبحث الأول عرض وتقديم مؤسسة بترو بركة، أما المبحث الثاني سنتطرق الى دور التدقيق الداخلي في المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الاول : عرض وتقديم للمؤسسة محل الدراسة .

المبحث الثاني : دور التدقيق الداخلي على التثبيتات في المؤسسة الاقتصادية .

المبحث الاول : عرض وتقديم للمؤسسة محل الدراسة .

سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ، وذلك بتنظيم لمحة موجزة عن نشأتها ،طبيعة نشاطها، أهم أعمالها ، مرورا الى الأهداف التي ترمي الى تحقيقها ،وأخيرا هيكلها التنظيمي ونم هذا ضمن ثلاث مطالب .

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

ان دخول الخواص ميدان المحروقات في الجزائر يعد تحولا في سوق الوقود وهذا من شأنه أن يضع جدا للإحتكار ، كما أنه يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ،ومن بين المؤسسات التي دخلت ميدان المحروقات مؤسسة **بترو بركة** التي تعتبر ثاني مؤسسة وطنية من حيث تخزين وتوزيع المنتجات البترولية ومنتجات الزيوت و الشحوم ، وبعد ظهورها نتيجة الرغبة الدولة في فك الغولة على المناطق النائية ، الصحراوية والفلاحية فيما يتعلق بالتزويد بالوقود ومشتقاته ، ولتخفيف الضغط على محطات الخدمات بالنسبة المناطق ذات الكثافة العالية، حيث تسعة هذه المؤسسة لتلبية حاجات العميل بأسرع وقت وخلق تحسين جودة المنتج، مع ضمان النوع أكثر وطنيا واقليميا.

تعد مؤسسة ترو بركة مؤسسة جزائرية مقرها الرئيسي ولاية بسكرة المنطقة الصناعية (انظر الملحق 01) ،تأسست سنة 2010، وهي ذات مسؤولية محدودة برأس مال 1000.000.000.00 دج ، رائدة في مجال تخزين وتوزيع المنتجات البترولية ، ولها فروع في عدة ولايات .

الجدول رقم 01: بطاقة تعريفية للمؤسسة محل الدراسة.

التسمية	بترو بركة
سنة التأسيس	2010
المقر الاجتماعي	المنطقة الصناعية رقم 07 بسكرة
الشكل القانوني	ذات مسؤولية محدودة
الهاتف	033654415-033654185
الفاكس	033654416
البريد الالكتروني	contact @petrobaraka.com
الموقع الالكتروني	http//:www.petrobaraka.com
شبكات (الولايات) التوزيع	سكيكدة ،باتنة ، ورقلة ، برج بوعريريج ،البويرة ، المسيلة ، الوادي ،خنشلة ،ام بواقي ،ميلة ،بجاية ، سطيف ، عنابة ، قالمة ، قسنطينة ، بسكرة
الانشطة التسويقية للمؤسسة	التسويق بالجملة ل:

◀ الوقود الجيد

- ايسنس البنزين
- البنزين العادي
- الخالي من الرصاص
- الغاز و النفط
- الكيروسين
- منتجات خاصة
- البترول المسال – الوقود
- البوتان B13

◀ زيوت التشحيم والشحوم

- زيوت محركات الديزل
- زيوت محركات البنزين
- زيوت ناقل الحركة
- الزيوت الصناعية
- الدهون

◀ منتجات العناية بالسيارات

- سائل تبريد المحرك
- غسالة الزجاج الامامي
- المياه المنزوعة المعادن
- غسالة النوافذ
- لوحة التلميع

◀ الاطارات الهوائية

علامة good year و bridgestone

◀ مركبات التحويل

- تحويل مركبات غاز البترول المسال GPL/C
- تسويق مجموعات غاز البترول المسال GPL/C

◀ وحدة التخزين

شراء 300 موزع وقود من الجيل الاحدث المخصصة للشبكة و شركائنا

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني :أهداف المؤسسة محل الدراسة

تعتبر بترول بركة ،وكأي مؤسسة تطمح الى التركيز وتحقيق الريادة حيث أن هناك أهداف استراتيجية تسعة المؤسسة الى تحققها ، وتكمن في :

- جذب أكثر عدد من الزبائن نظرا لحساسية القطاع ونقص المنافسة .
- العمل على تغطية شاملة للسوق الوطني والتصدير الى الأسواق الدولية .
- فتح مناصب عمل جديدة سنويا.
- العمل على اداء المهام بها على أحسن وجه وبصورة منتظمة .
- المحافظة على ممتلكات المؤسسة ووسائلها.
- تحسين مستوى معيشة العمال.
- تعزيز سلامة و صحة العاملين بتوفير بيئة عمل امنة .
- تحقيق أكبر ربح ممكن كاي مؤسسة اقتصادية .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

يعد الهيكل التنظيمي بالنسبة للمؤسسة النص الدي تسير عليه مختلف وحداتها ، فهو يوضح أقسامها ، دوائرها ،مصالحها المتواجدة بها والعدد الفعلي لموظفيها ، وقد وضعت بترو بركة هيكلها التنظيمي لتوجيه جميع نشاطاتها نحو تحقيق أهدافها الرئيسية . فيمكن التعرف عليه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

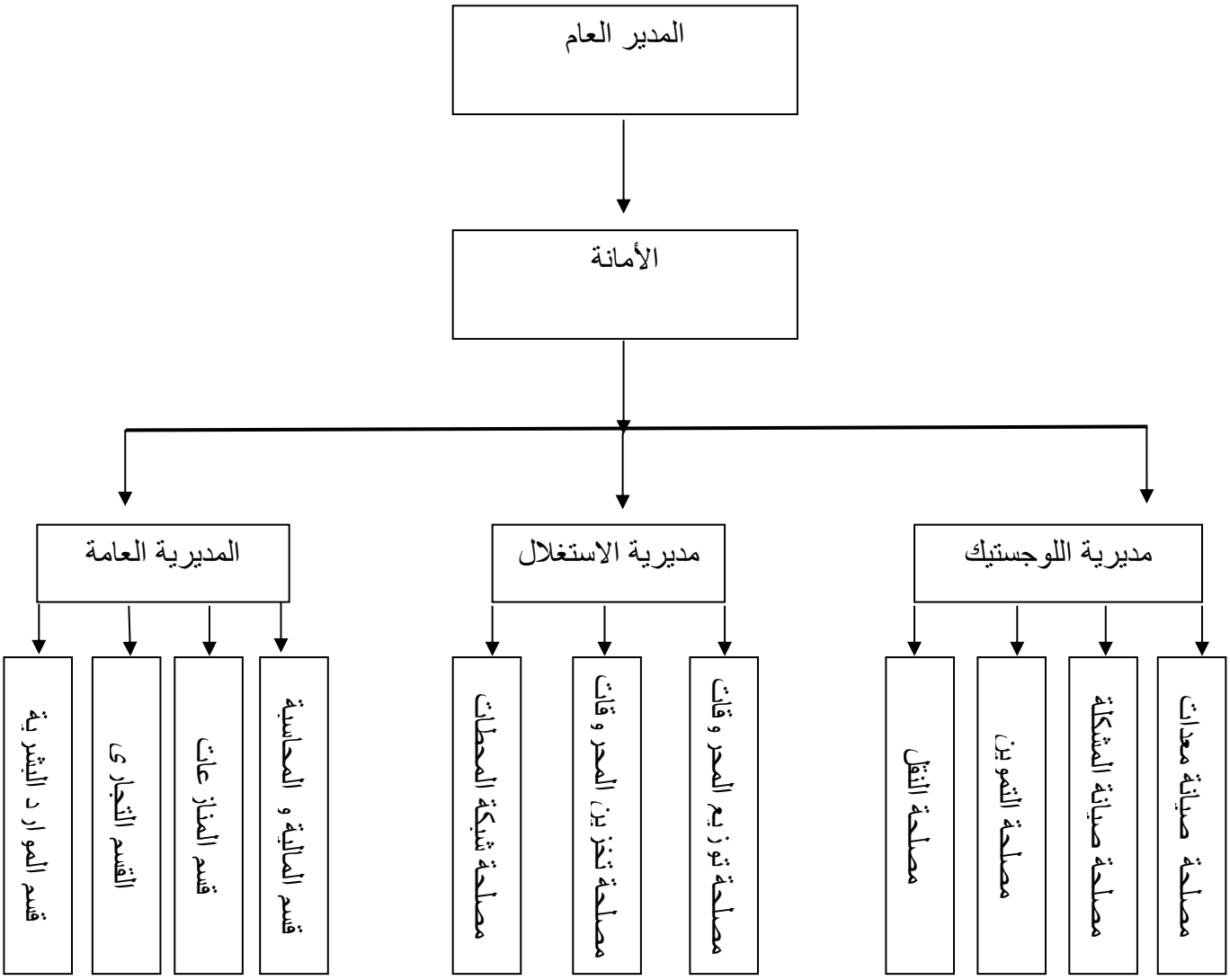

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد معلومات مصلحة المالية و المحاسبة للمؤسسة.

فيما يلي الشرح المفصل للهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة:

المدير العام : يعتبر المسؤول الأول عن تسيير وادارة نشاط المؤسسة وله حق تنظيم العلاقات العامة مع المتعاملين من أجل توجيهها لتحقيق حاجيات السوق الوطنية في اطار عملية التصدير و الاستيراد .

الأمانة : هي الوسيط بين المدير العام و العمال ، ومن مهامها الاساسية تمديد أوقات استقبال المدير العام للعمال و المتعاملين الاقتصاديين المحليين و الاجانب .

مديرية اللوجستيك :

مصلحة صيانة المعدات : تعني بصيانة و اصلاح المعدات و الآلات المستخدمة في العمليات اليومية للمؤسسة

مصلحة صيانة المشكلة : هي الجهة المسؤولة عن صيانة واصلاح الاعطال و المشاكل التي تحدث في معدات و أجهزة المؤسسة .

مصلحة التموين : هي الجهة أو القسم في المؤسسة المسؤول عن تأمين الاحتياجات الاساسية للمؤسسة .

مصلحة النقل : تدير وتنظم عمليات النقل الداخلية والخارجية للمؤسسة ، بما في ذلك نقل الموظفين و البضائع.

مديرية الاستغلال :

مصلحة توزيع المحروقات : تهتم بتوزيع بالمحروقات مثل البنزين والغز وغيرها .

مصلحة تخزين المحروقات : هي الجهة المسؤولة عن تخزين وحفظ المحروقات مثل : البنزين والزيوت الاخرى بشكل امن حتى يتم توزيعها الى الاقسام و المرافق المختلفة في الوقت المناسب .

مصلحة شبكة المحطات : تدير وتشرف على شبكة المحطات التابعة للمؤسسة ، وتتضمن ذلك محطات توزيع الوقود ، ومحطات الخدمة و تعبئة الغاز وغيرها .

المديرية العامة :

قسم المحاسبة و المالية : يدير جوانب المحاسبة و التقارير المالية للمؤسسة ، بما في ذلك الميزانيات والتقارير المالية الشهرية و السنوية .

قسم المنازعات : يتعامل مع النزاعات القانونية و المشكلات القانونية التي تنشا داخل المؤسسة أو مع اطراف خارجية .

القسم التجاري : يدير الجوانب التجارية للمؤسسة ، بما في ذلك التسويق و المبيعات وتطوير الاعمال .

قسم الموارد البشرية : يدير شؤون الموظفين في المؤسسة ، بما في ذلك : التوظيف ، والتدريب ، و الرواتب والمزايا .

المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي على التثبيتات في المؤسسة محل الدراسة

في هذا المبحث سنتناول اهم الإجراءات المتبعة عند القيام بعملية التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسة محل الدراسة ،كما سنستعرض خطوات اجراء التدقيق الداخلي بدءا من التخطيط وجمع الأدلة وصولا الى تحليل البيانات واعداد التقرير النهائي، بالإضافة الى ذلك سنوضح اهداف التدقيق الداخلي .

المطلب الأول: التعريف بتثبيتات المؤسسة

لكل مؤسسة تثبيتاتها الخاصة بها ، تختلف من واحدة الى اخرى وفي هذا الجدول نلخص التثبيتات الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة .

الجدول رقم 02: التثبيتات الخاصة بالمؤسسة.

اسم التثبيت	رقم الحساب	العدد
برمجيات الكمبيوتر وما شابه ذلك	204000	7
بناءات	213000	19
أراضي	211000	3
سكنات الموظفين	213410	11
معدات و ادوات	215400	246
تركيبات	218100	145
معدات نقل	218200	271
معدات مكتب	218300	540
ممتلكات الضيافة الاخرى	218480	1

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على الملحق (02).

***المطلب الثاني :* المعالجة المحاسبية لتثبيتات المؤسسة محل الدراسة**

تعتبر الأصول عنصر اساسي يؤثر في نجاح كل منظمات الاعمال بأنواعها، لذا لابد من حمايتها من مختلف التلاعبات وأنواع الغش.

أولا: اهتلاك تثبيتات المؤسسة محل الدراسة.

تتبع المؤسسة بترو بركة طريقة الاهتلاك الخطي الثابت ، وفق المعدلات التالية:

الجدول رقم 03: معدلات اهتلاك التثبيتات الخاصة بالمؤسسة.

التثبيت	المعدلات
المباني	% 3 - 2.5
المعدات والأدوات	% 25 - 20
التهيئات والتوصيلات	% 10
وسائل النقل	% 20
تجهيزات مكتبية والإعلام الآلي	% 25 – 20

المصدر : اعتمادا على وثائق المؤسسة.

ويتم حساب قسط الاهتلاك السنوي كما يلي :

قسط الاهتلاك = التكلفة الأصلية * معدل الاهتلاك.

تتبع المؤسسة هده الطريقة من أجل تحقيق العدل والتوازن في تحميل المصاريف للدورات السابقة.

مثال : حساب قسط الاهتلاك لأحد أنواع معدات النقل الموجودة لدى المؤسسة محل الدراسة **Semi romorques citernes GP/LC (22/Tchacun)** لسنة 2014.

حيث ثمن الاقتناء: 5000000 دج

العمر الانتاجي :5سنوات

قسط الاهتلاك = 5/5000000 =1000000دج.

الجدول رقم 04 : اهتلاك معدات نقل للفترة (2014-2015).

السنوات	المبلغ القابل للاهتلاك	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2014	5000000	1000000	1000000	4000000
2015	5000000	1000000	2000000	3000000
2016	5000000	1000000	3000000	2000000
2017	5000000	1000000	4000000	1000000
2018	5000000	1000000	5000000	0

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مصلحة المالية و المحاسبة .

ويكون التسجيل المحاسبي لقسط اهتلاك معدات نقل كما يلي:

		2014/12/ 31		
681		ح/مخصصات الاهتلاكات والتموينات وخسائر القيمة	1000000	
	2818	ح/اهتلاك معدات النقل		1000000
		تسجيل قسط الاهتلاك لسنة 2014		

المصدر : من اعداد الطالبتين.

ثانيا:تقييم التثبيتات.

1. التقييم الأولي للتثبيتات :

تقيم مؤسسة بتروبركة اصولها أوليا على أساس تكلفتها ، حيث :

تكلفة الاقتناء = ثمن الشراء + مصاريف النقل + مصاريف الجمارك + مصاريف الشحن + مصاريف الميناء + مصاريف الخبرة.

ويكون التسجيل المحاسبي للتقييم الأولي للتثبيتات كالأتي :

2xx		حساب التثبيت المعني	xxx	
445		Tva	xxx	
	404	حساب موردو التثبيتات		xxx

المصدر : من اعداد الطالبتين.

2.التقييم اللاحق: تقيم التثبيتات كل سنة بالقيمة المحاسبية الصافية بعد تطبيق الاهتلاكات .

تقيم عند الضرورة (في حالة تنازل أو تحيين القيمة) عن طريق خبير في مجال التثبيت محل التقييم (ح/104-ح105).

ويكون التسجيل المحاسبي كالاتي:

أ) في حالة الزيادة:

يكون حساب التثبيت المعني مدينا ، وحساب 104 فارق التقييم أو حساب 105 فارق اعادة التقييم دائنا.

ب) في حالة النقصان:

حساب 104 فارق التقييم أو حساب 105 فارق اعادة التقييم مدينا ، ويكون حساب التثبيت المعني دائنا.

ثالثا: انتهاء العمر الانتاجي للتثبيت في المؤسسة محل الدراسة:

تبقى قيمة التثبيت 0 الى أن يؤخذ بقرار من المسير ببيعها أو محضر الاتلاف لإخراجها تماما.

المطلب الثالث : اجراءات وخطوات تدقيق التثبيتات في المؤسسة محل الدراسة

يسعى المدقق الداخلي ان يؤدي وظيفته ومهامه بكل فعالية ، وذلك ليرى نتيجة تجسيد أعماله التي قام بها على أرض الواقع ، لما في ذلك من دور و نتائج ايجابية تعود لصالح المؤسسة بالنفع من جميع النواحي ، الا أن هذه العملية التي يسعى المدقق الداخلي للقيام بها لا بد أن تمر على اجراءات و خطوات مدروسة حسب ما تتطلبه كل مهمة .

أولا: دور وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة محل الدراسة

يمكن حصرها في:

- ✓ مراقبة الأنشطة والعمليات اليومية للممتلكات.
- ✓ ضمان الامتثال والالتزام بالقوانين.
- ✓ يساعد في تجنب المخاطر المحتملة الوقوع التي قد تواجهها المؤسسة.

✓ ضمان سير العمليات بفعالية.

ثانيا : اجراءات تدقيق التثبيتات في المؤسسة محل الدراسة .

تكون اجراءات تدقيق التثبيتات في مؤسسة بترو بركة كالتالي :

1.ادخال التثبيت حيز الخدمة عند الاقتناء وتقييده محاسبيا.

2.ادخال التثبيت في ملف التثبيتات ومتابعة اهتلاكه.

3.اجراء المقاربة بين الجرد المادي وملف التثبيتات.

ثالثا : خطوات عملية التدقيق

1.التخطيط:

في هذه المرحلة يقوم المدير العام بتعيين المدقق الداخلي من أحد أعضاء قسم المالية و المحاسبة وكتابة رسالة الأمر بالمهمة الموضحة في (الملحق رقم03) ، و عملية تدقيق التثبيتات داخل المؤسسة محل الدراسة تكون بصفة دورية أما (شهريا ، 3 اشهر ، 6 اشهر) ، حيث انها لا تعتمد على برنامج تدقيق معد سابقا و انما تقوم بهذه العملية حسب الحاجة أو الضرورة فقط .

2.تنفيذ عملية التدقيق الداخلي

أ. يقوم المدقق الداخلي بطلب الوثائق والمعلومات الازمة من اجل عملية التدقيق (ملف تثبيتات محين).

والقيام بإعداد برنامج يعتمد عليه في عملية التدقيق المطلوبة ووفقا للمدة المحددة له.

ب. العمل الميداني : أثناء هذه العملية يقوم المدقق بالتوجه الى المصلحة محل التدقيق حيث يقوم ب :

- اجراء عملية جرد مادي خاصة و موجهة لعناصر التثبيتات المطلوب تدقيقها .
- مراقبة الوثائق الالكترونية و الغير الكترونية .
- دراسة المستندات وفهم العمليات من خلال مقابلة المسؤولين عن المصلحة .
- اجراء عملية مقاربة بين الوجود المحاسبي و الوجود الفعلي للتثبيتات .
- بعد اجراء عملية المقاربة يقوم المدقق باستخراج الفروقات ان و جدت .
- معالجة الفروقات وتحديد نوعها (مبررة و غير مبررة) .
- اعداد مسودة التدقيق الداخلي ومناقشة الملاحظات ونتائج عملية التدقيق (المقاربة) مع المصالح المعنية للتأكد و التحقق من مصداقية النتائج .

ج. كتابة التقرير النهائي مع ارفاقه بملاحظات . يتضمن التقرير النهائي عينة التدقيق (أي القسم أو النشاط الدي تم تدقيق عملياته) ، النقاط التي تم تدقيقها ، وملخص عن نتائج التدقيق والاقتراحات والتوصيات(أنظر الملحق رقم (04).

خلاصة الفصل:

بعد تطرقنا لهذا الفصل والذي قمنا بتخصيصه للدراسة الميدانية التي قمنا بها في مؤسسة بترو بركة –بسكرة– ، حيث تطرقنا فيه بداية من تقديم عام للمؤسسة وذكر كل المعلومات الخاصة بها ، ومرورا بالمعالجة المحاسبة و كذا طرق تقييم تثبيتاتها ، و أخيرا حاولنا أن نبين دور التدقيق الداخلي للتثبيتات في هذه المؤسسة وتجسيد ما تم التطرق اليه نظريا الى ارض الواقع .

خاتمة

خاتمة

في الختام، تعد دراسة دور التدقيق الداخلي على التثبيتات في المؤسسة الاقتصادية واحدة من أهم وأحدث الموضوعات التي تستحق الدراسة والنقاش في مجال التدقيق والمحاسبة، فقد كشفت هذه الدراسة عن أهمية بارزة للتدقيق الداخلي الذي يعتبر كوسيلة فعالة للحفاظ على سلامة واستدامة التثبيتات في المؤسسات، كما تم تحديد تأثير التدقيق الداخلي على تحسين الاداء وتحقيق اهداف المؤسسة.

تمت معالجة مشكلة البحث التي تتمثل في السؤال الرئيسي: ما هو دور التدقيق الداخلي على التثبيتات في المؤسسة الاقتصادية؟

من خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية، واستخدام المقابلة كأداة أو وسيلة لجمع كل المعلومات التي تخدم هذا البحث، يمكن تقديم نتائج اختبار الفرضيات، ونتائج الدراسة، والتوصيات المقدمة، وافاق البحث العلمي كما يلي:

1- نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى:

ان الفرضية الأولى والتي تمثلت في: التدقيق الداخلي هو عملية مستقلة موضوعية تهدف الى تحسين فعالية وكفاءة المؤسسة، وتتضمن أنواعا مختلفة مثل: التدقيق المالي، التشغيلي، البيئي... . صحيحة وتحققت، لأنه سابقا كانت عملية التدقيق تقتصر على اكتشاف الغش و الأخطاء و التلاعبات، لكن مع توسع عملية التدقيق الداخلي تغير الهدف من وقائي الى بناء

ومع تطور هذه العملية ظهرت عدة أنواع من التدقيق يقوم بها المدقق الداخلي من بينها: التدقيق المالي، التدقيق التشغيلي، تدقيق الالتزام...

الفرضية الثانية:

التثبيتات هي الأصول الغير جارية التي يحوزها الكيان لاستخدامها في اطار الأنشطة العادية لمدة تفوق السنة المالية في الإنتاج أو تقديم الخدمات، وتعود على الكيان بمنافع اقتصادية. الفرضية صحيحة ومحققة، حيث أنه حسب النظام المحاسبي المالي تتمثل القيم الثابتة في مجموع الوسائل و القيم الثابتة المادية والمعنوية و المالية التي حازتها المؤسسة ليس بغرض البيع و انما لاستعمالها لأكثر من دورة واحدة بغرض تحقيق اهداف ومنافع مستقبلية.

الفرضية الثالثة:

تتمثل تثبيتات مؤسسة بترو بركة في التثبيتات المادية، المعنوية، و المالية . الفرضية خاطئة وام تتحقق، لأن مؤسسة بترو بركة لا تمتلك التثبيتات المالية، يل تكتفي بامتلاك التثبيتات المادية و المعنوية من بينها الآلات و المعدات، المباني، البرمجيات...

أما بالنسبة للجزء الثاني من الفرضية :تتم عملية التدقيق على التثبيتات في مؤسسة بترو بركة من خلال خطوات تبدا بوضع خطة و تنتهي باعداد التقرير النهائي، حيث يتوسط تنفيذ الخطة جمع البيانات وتقييمها و اعداد التوصيات. فالفرضية صحيحة ومحققة، وذلك لأن مؤسسة بترو بركة تتبع ثلاث خطوات للقيام بهذه العملية، أولا: التخطيط والذي يشمل كتابة رسالة الأمر بالمهمة التي توضح العملية المراد القيام بها وكذا تعيين المدقق الداخلي المكلف بهذه المهمة .

ثم تأتي عملية التنفيذ من قبل المدقق الداخلي، وأخيرا يتم اعداد التقرير النهائي المتضمن للنتائج والتوصيات.

الفرضية الرابعة:

تخصص مؤسسة بترو بركة خلية خاصة بالتدقيق الداخلي في هيكلها، الفرضية خاطئة، لان مؤسسة بترو بركة لا تخصص خلية خاصة بالتدقيق الداخلي بل تكتفي بتعيين شخص ذو خبرة حسب المهمة المطلوبة أو حسب المجال الذي يتطلب عملية التدقيق من أي قسم من أقسام المؤسسة .

2- نتائج الدراسة:

- **النتائج النظرية:** من خلال تطرقنا للفصلين النظريين توصلنا الى مجموعة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- يقوم التدقيق الداخلي على مجموعة من الأنواع (تدقيق تشغيلي، مالي، تدقيق الالتزام، تدقيق بيئي، تدقيق نظم المعلومات.
- تمر مهمة التدقيق الداخلي بعدة مراحل بما في ذلك مرحلة التخطيط، مرحلة التنفيذ ، ومرحلة الابلاغ.
- تشمل كل مرحلة مجموعة من الاجراءات التي يجب اتباعها من قبل المدققين الداخليين.
- تساهم عملية التدقيق في المؤسسة على حماية ممتلكاتها من المخاطر.
- أصبح التدقيق الداخلي ضرورة لا غنى عنها وجزءا لا يتجزء من انشطة جميع المؤسسات بغض النظر عن نوع أعمالها.
- **النتائج الميدانية** : بعد اجراء الدراسة الميدانية في مؤسسة بترو بركة توصلنا الى النتائج التالية :
- لا توجد خلية خاصة بالتدقيق الداخلي في مؤسسة بترو بركة .
- المدقق الداخلي المسؤول على عملية تدقيق عناصر التثبيتات هو شخص ينتمي الى مصلحة المالية و المحاسبة .
- بدون وجود خلية خاصة بعملية التدقيق وتكون مستقلة عن الوظائف ، يصبح تطبيق التدقيق الداخلي غير قادر على تحقيق أهدافه بفعالية خاصة عندما يتعلق الامر بتدقيق التثبيتات و خاصة أن عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة تكون بشكل دوري
- عدم وجود برنامج لعملية التدقيق ، فهو عملية تتم في حالة الضرورة (وجود خلل في أي مصلحة من المصالح)
- اختيار المدقق الداخلي بالنسبة لمؤسسة بترو بركة يكون على حسب خبرة الشخص في المجال المطلوب (اختيار الشخص الاكثر كفاءة).
- تساهم تقارير التدقيق الداخلي على التثبيتات بشكل فعال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسة ، حيث يتيح لها التعرف على مدى نجاح الاجراءات التسييرية للتثبيتات و امكان اجراء التعديلات عليها و تحسينها .
- تواجه المؤسسة تحديات عديدة في تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي ، حيث يعد الكم الهائل و التنوع للتثبيتات أحد أبرز تلك التحديات ، بالاضافة الى ذلك تجعل الحركة المستمرة للتثبيتات (الدخول و الخروج) والتبادل بين الوحدات و المصالح ، تعمل على تعقيد عملية مراقبتها و ادارتها بشكل فعال .

3- **الاقتراحات و التوصيات** : بناءا على النتائج المتوصل اليها نقترح ما يلي :

- فتح مجال التعاون بين الطلبة المتربصين والمؤسسة لتسهيل عملية تطبيق الجانب النظري على أرض الواقع في البحوث العلمية.

خاتمة

- الاهتمام بتوفير الوثائق والملاحق التي يستعين بها الباحث في أبحاثه، لا سيما من ناحية المعلومات الخاصة بالمؤسسة (لمحة شاملة عن المؤسسة، الهيكل التنظيمي، ممتلكات المؤسسة ...).
- وجوب وعي المسؤول الأول بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة، وانشاء خلية أو قسم خاص به الوظيفة بحيث تكون مستقلة عن باقي الوظائف.
- العمل على الاهتمام بإجراءات تدقيق التثبيتات.

4- افاق الدراسة :

نظرا لاتساع الموضوع فانه لا يمكن احاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة، الا انه يمكن أن يكون جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف اليها بعض المستجدات لإثرائها وبعثها من جديد، لذلك سنقدم مجموعة من المواضيع التي ستكون افاق لدراستنا و المتمثلة في:

- التدقيق الداخلي للتثبيتات المالية و الجاري إنجازها في المؤسسة الاقتصادية.
- دور خلية التدقيق في تدقيق حسابات المؤسسة الاقتصادية.
- دور التدقيق الداخلي في تحسين المعلومات المحاسبية.

قائمة مصادر

ومراجع

قائمة مصادر والمراجع

أ) القوانين والمراسيم

90-21. (1990).

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد19. (25 مارس, 2009). 86.

ب) الكتب

1. احمد محمد ابو شمالة. (2010). *معايير المحاسبة الدولية و الابلاغ المالي* (المجلد الطبعة الاولى). مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع .
2. بلعروسي أحمد اليتجاني. (2011). *قانون المحاسبة العمومية* (المجلد الطبعة الاولى). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
3. بن داود ابراهيم. (2010). *الرقابة المالية على النفقات العامة*. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
4. بوعلام بوشاشي. (بلا تاريخ). *المنير في المحاسبة العامة* (المجلد الطبعة الرابعة). الجزائر : دار هومه للطباعة والنشر.
5. توفيق مصطفى ابو رقبة، و عبد الهادي اسحاق المصري. (2014). *تدقيق ومراجعة الحسابات* (المجلد 1). دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع.
6. حسين القاضي، و حسين دحدوح. (1999). *اساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية و الدولية* . عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
7. حمزة العرابي. (2012-2013). *المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق*. بومرداس، كلية العلوم الاقتصاديو الاتجارية وعلوم التسيير، تسيير المنظمات : رسالة الدكتوراه .
8. خالد امين عبد الله. (1998). *التدقيق و الرقابة في البنوك*. عمان: دار وائل للطباعة و النشر .
9. خالد امين عبد الله. (بلا تاريخ). *تدقيق الحسابات* (المجلد 1). القاهرة.
10. خلف عبد الله الوردات. (2014). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA* (المجلد 1). عمان: دار الوراق للنشر و التوزيع.
11. داوود يوسف صبح. (2010). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية*. بيروت - لبنان: اتحاد المصارف العربية
12. رزق ابو زيد الشحنه. (2013.). *تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية* (المجلد 01). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
13. الزين منصوري. (بلا تاريخ). *دروس محاسبة العمومية*. بليدة، كلية علوم اقتصادية والتجارية: جامعة سعد دحلب.
14. صلاح حواس. (بلا تاريخ). *المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي -SCF-*. (جامعة الجزائر 3، المحرر) كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير : دار عبد اللطيف للطباعة و النشر.
15. الطاونة، و غسان فلاح. (2006). *تدقيق الحسلبات المعاصر -الناحية النظرية* - (المجلد 1). دار المسيرة للنشر والتوزيع.
16. عصفور محمد شاكر. (2008). *أصول الموازمة العامة* (المجلد طبعة الاولى). عمان: دار المسيرة.
17. علي زغدود. (2006). *المالية العامة* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

18. محمد زامل فليح الساعدي، و حكيم محمود فليح الساعدي. (2019). *التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية*. (الطبعة الاولى، المحرر) بغداد: دار عشتار الاكاديمي الاكاديمية (IAG) للنشر و التوزيع.

19. محمد عباس محرزي. (2008). *اقتصاديات المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

20. محمد فضل مسعد، و خالد راغب الخطيب. (2009). *دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات* (المجلد الطبعة الاولى). دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

21. مسعود صديقي، محمد حسان بن مالك، و علاء بوقفة. (بلا تاريخ). *المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري*. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

22. هادي التميمي. (2006). *مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية* (المجلد 3). عمان: دار وائل للنشروالتوزيع.

23. الوادي محمد حسين. (2015). *مبادئ المالية العامة*. عمان: دار المسيرة للنشرة والتوزيع.

ت) مذكرات

1. أحمد بوجلال. (2009-2010). *مدى فعالية المحاسبة العمومية في تنفيذ الميزانية العامة للدولة*. الاغواط، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية تخصصنقود مالية وبنوك: مذكرة الماجستير.

2. ابراهيم شبلاوي. (2019-2020). واقع وافاق التدقيق الخارجي في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية(ISA)ومعايير التدقيق الجزائرية(NAA) (اطروحة دوكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة لونيسي علي -البليدة02.

3. اسماء عبايبية. (2019-2020). اعتماد المدقق الخارجي على اعمال التدقيق الداخلي كالية لتفعيل الحوكمة - حالة محافظي الحسابات في الجزائر- (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية ,التجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

4. اسماء كربوعة. (2020-2021). التوجه الجديد نحو معايير التدقيق الداخلي الدولية و اثره على حوكمة المؤسسات--دراسة حالة مؤسسة سونطراك-(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر 3.

5. اميرة بوباطة. (2022-2023). اثر العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية - دراسة استقصائية على مجموعة من المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين في الجزائر-(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس-سطيف1.

6. بشير بن عيشي. (2020/2018). محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس محاسبة ومالية . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، بسكرة : جامعة محمد خيضر .

7. بلال برابح. (2014-2015). تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية -دراسة عينة من المراجعين الداخليين- (مذكرة ماجستير). بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة امحمد بوقرة - بومرداس-.

8. بوشنطر سليمة. (2010-2011). *المحاسبة العمومية ودورها في حماية أملاك الدولة*. الجزائر، علوم التجارية، محاسبة وتدقيق: مكرة الماجستير.

9. زهير شلال. (2001-2002). *نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة وآفاق إصلاحه*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية: شهادة الماجستير.

10. سارة بولفراخ. (2022-2023). دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في المؤسسات الجزائرية -دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات- (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس - سطيف 1.

11. سارة طبشوش. (2022-2023). اثر اعتماد المدقق الخارجيعلى عمل المدقق الداخلي في التحكم بمخاطر التدقيق- دراسة حالة عينة من المدققين الخارجيين.(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس -سطيف1.

12. شلال زهير. (2013-2014). *آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية: شهادة دكتوراه.

13. صلاح ربيعة. (2016-2017). مقياس المحاسبة العامة (محاضرات). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

14. عامر حاج دحو. (2017-2018). التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية- دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ادرار: جامعة احمد دراية.

15. عبد الخالق اودينة. (2020-2021). اثر الافصاح عن التثبيتات وفق القيمة المالية - دراسة ميدانية لاراء عينة من الاكاديميين و المهنيين المحاسبين في ولاية الجزائر -(اطروحة دكتوراه). الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

16. عزيز لوجاني. (2019-2020). دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعةمحمد خيضر.

17. علي بن قطيب. (2019-2020). مطبوعة بيداغوجية في مقياس المحاسبة المالية 1 مقرر لطلبة سنة اولى جذع مشترك . تيارت، الكلية الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير : جامعة ابن خلدون تيارت.

18. فايزة بوعنيقة، و عفاف طالب. (2016-2017). المعالجة المحاسبية للتثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية"دراسة حالة المؤسسة الكاتمية للفلين والمواد العازلة". *مذكرة ماستر*. كلية العلوم الاقتصادية والتجرية وعلوم التسيير، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى .

19. محمد لمين علون. (2015-2016). دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة : ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية بسكرة . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

20. محمد لمين علون. (2021-2022). محاضرات في مقياس التدقيق المالي والمحاسبي . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة لونيسي علي - البليدة 02-.

21. مسعود درواسي، و محمد الهادي ضيف الله. (2012). فعالية واداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري. *حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري*. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

22. مفتاح فطيمة. (2010-2011). *تحديث النظام الميزاني في الجزائر*. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة: شهادة ماجستير.

23. مليكة داشير. (2015-2016). التوافق المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية في معالجة التثبيتات -دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -(مذكرة ماجيستير). 156. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، البليدة: جامعة البليدة2.

24. نمر محمد خطيب. (2013-2014). *إشكالية تطبيق المحاسبة التحليلية في الادارة العمومية - دراسة حالة قطاع الخدمات الجامعية بورقلة-*. ورقلة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات اقتصادية: شهادة دكتوراه.

25. نوال سايح. (2015-2016). مساهمة التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر وانعكاساته على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر-دراسة استقصائية لمجموعة من الشركات. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم لتسيير: جامعة فرحات عباس-سطيف1

26. هدى حافي. (2018-2019). دراسة التغيرات المحاسبية في قيمة التثبيتات العينية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية - دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب اوماش -بسكرة- (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر - بسكرة -.

ث) مقالات علمية

1. اميرة بوباطة، و مصطفى بودرامة. (2021). دور لجان التدقيق في تعزيز التدقيق الداخلي لتفعيل وارساء متطلبات حوكمة الشركات. *مجلة انارة للدراسات الاقتصادية , الادارية و المحاسبية ،* 02(01)

2. بن موسى أم كلثوم، و نبوية عيسى . (بلا تاريخ). *ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)*. مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية.

قائمة مصادر والمراجع

3. سكوتي خالد. (2020). *دور المحاسب العمومي في مراقبة الميزانية* (المجلد المجلد 09). غرداية: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.

4. شراك رابح، و شراك زبير. (2021). *النفقات العامة* (المجلد المجلد 04). الجلفة: مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية.

5. شعيب يونس. (2018). *الرقابة المالية كآلية لترشيد الانفاق العام في الاقتصاد الاسلامي* (المجلد المجلد 07). قسنطينة: مجلة الشريعة والاقتصاد.

6. عبد الكريم شناي، و مصطفى عقاري. (بلا تاريخ). اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم التثبيتات المادية و المعنوية. *مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، 09*(02)

7. عبد اللطيف عثمان، و عباس لحمر. (2018). المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية وفق النظام المحاسبي المالي - حالة مجمع متيجي -. *4*(2)

8. عبد المطلب بيصار. (2021). *دور أعوان المحاسبة العمومية في فعالية تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية دراسة تحليلية لتنفيذ ميزانية البلدية* (المجلد مجلد 12). الجزائر: مجلة الدراسات المالية والمحاسبية.

9. عبد الوهاب رميدي، و علي سماي. (2016). *المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي* (المجلد الطبعة الثانية).

10. فؤاد عبد العزيز، و مسعود دراوسي. (2022). مدى توافق مهنة التدقيق في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية في ظل تبني معايير التدقيق الجزائرية . *مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة ، 07*(02)

11. كزيز نسرين، و مختار حميدة . (2018). *ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017)* (المجلد 08). جلفة، الجزائر: مجلة الابداع.

12. كمال سماش، و فاطمة الزهراء عياشي. (2019). تحديات القياس و الافصاح المحاسبي عن الاصول غير الملموسة (في ظل المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي SCF). *مجلة التكامل الاقتصادي، 07*(01)

13. كنزة بلحسن، و عبد المجيد لخذاري. (2022). *رقابة المحاسب العمومي على النفقات العمومية بين الفعالية وإمكانية التسخير* (المجلد المجلد 15). خنشلة -الجزائر-: مجلة الحقوق والعلوم الانسانية.

14. محمد بلمداني. (2020). اثر اعادة تقييم الاصول الثابتة على القوائم المالية - دراسة حالة مؤسسة ان سي ا الرويبة و مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بالجلفة -. *مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية، 06*(02)

15. محمد بن لدغم، و محمد امين لعريجي. (2018). مساعدة التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي من اجل تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. *مجلة التكامل الاقتصادي، 06*(04)، الصفحات 79-92.

16. محمد لمين علون. (01 04, 2018). الاجراءات العملية للتدقيق الداخلي في المؤسسة العمومية"دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة". *مجلة الحقيقة*(43)، الصفحات 549-588.

17. وليد جعلالي، و يونس زين. (2021). اهمية تقييم التثبيتات المادية باستخدام القيمة العادلة في الجزائر - دراسة عينة من الاكاديميين و مهنيي المحاسبة -. *مجلة اقتصاد المال و الاعمال، 06*(02)

18. ياسمينة عمامرة. (2020). تصور نموذج التقييم الدوري للتثبيتات المادية للمحافظة على قيمة المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية مناجم الفوسفات - Somiiphos - تبسة. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، 09*(01)، الصفحات 204-220

قائمة مصادر والمراجع

ج) محاضرات

1. اسماء كربوعة. (2021-2022). المراجعة المالية والمحاسبية (محاضرات). الجزائر، ملية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
2. سعيدة بوزيدي. (2019/2018). محاضرات في مقياس المحاسبة المالية موجهة لطلبة السنة الولى ج|ع مشترك ل.م.د. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3.
3. عبد الكريم شناي. (2022/2021). محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية 1 مقدمة لطلبة السنة اولى ماستر . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، بسكرة : جامعة محمد خيضر بسكرة.
4. عمر علي عبد الصمد. (2017-2018). محاضرات في التدقيق المالي. المدية، الكلية الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير : جامعة يحيى فارس.
5. لياس قلاب ذبيح. (2020/2019). محاضرات في مقياس التدقيق المالي موجهة للسنة الثانية ماستر. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.
6. مصطفى عقاري. (2015-2016). محاضرات في المحاسبة المعمقة . باتنة ، كلية الاقتصاد - باتنة .

ملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير
عمادة الكلية

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

الرقم: 00434/ك.ع.إ.ت.ع ت /2024

إلى السيد مدير: شركة بتروبركة
ولاية بسكرة

Ok Après Accord du général
مقبول بعد موافقة

CHEF DE DEPARTEMENT FINANCE ET COMPTABILITE

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

1- خباش إيمان
2- العناق اسماء
3- /

المسجلون بـ: قسم العلوم المالية والمحاسبية
بالسنة: ثانية ماستر محاسبة وتدقيق
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:

"" دور التدقيق الداخلي على التثبيتات في المؤسسة الاقتصادية ""

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

بسكرة في: 18-04-2024

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

Fraoui Nabil
Co-gérant

ع/ عميد الكلية

ملحق 01

Date acquisition	Mode Amort.	Compte Actif	Compte ortissem	Compte Dotation	Val. Brutes Fin Exercice Total	Amortissements Début Exercice Total	+Dotations Total	-Cessions Total	Amort Fin Exercice Total	Actif Net Fin Exercice Total
280400-Amortissement des logiciels informatiques et assimilÚs										
		204000	280400	681000						
		204000	280400	681000						
		204000	280400	681000						
TOTAL: (#7)280400-Amortissement des logiciels informatiques et assimilÚs										
281100-AMORTISSEMENT TERRAIN										
		211000	281100	681000						
		211000	281100	681000						
		211000	281100	681000						
TOTAL: (#3)281100-AMORTISSEMENT TERRAIN										
281300-Amortissement constructions										
	Linéaire- Taux=4.00 %	213000	281300	681000						
	Linéaire- Taux=4.00 %	213000	281300	681000						
	Linéaire- Taux=5.00 %	213000	281300	681000						
TOTAL: (#19)281300-Amortissement constructions										
281341-AMORTISSEMENT LOGEMENT DU PERSONNEL										
	Linéaire- Taux=10.00 %	213410	281341	681000						
	Linéaire- Taux=10.00 %	213410	281341	681000						
	Linéaire- Taux=10.00 %	213410	281341	681000						
	Linéaire- Taux=10.00 %	213410	281341	681000						
TOTAL: (#11)281341-AMORTISSEMENT LOGEMENT DU PERSONNEL										
281380-AMORTISSEMENTS OUVRAGE										
	Linéaire- Taux=5.00 %	213800	281380	681000						
	Linéaire- Taux=2.50 %	213800	281380	681000						
	Linéaire- Taux=2.50 %	213800	281380	681000						
TOTAL: (#24)281380-AMORTISSEMENTS OUVRAGE										
281540-AMORT/MAT ET OUTILLAGE										
	Linéaire- Taux=10.00 %	215400	281540	681000						
	Linéaire- Taux=10.00 %	215400	281540	681000						
	Linéaire- Taux=10.00 %	215400	281540	681000						
TOTAL: (#246)281540-AMORT/MAT ET OUTILLAGE										
281810-AMORT/INSTAL G/LES AGENC										
	Linéaire- Taux=5.00 %	218100	281810	681000						
	Linéaire- Taux=20.00 %	218100	281810	681000						
	Linéaire- Taux=20.00 %	218100	281810	681000						
TOTAL: (#145)281810-AMORT/INSTAL G/LES AGENC										
281820-AMORTISSEMENT MAT DE TRANSPORT										
	Linéaire- Taux=20.00 %	218200	281820	681000						
	Linéaire- Taux=20.00 %	218200	281820	681000						
	Linéaire- Taux=20.00 %	218200	281820	681000						
TOTAL: (#271)281820-AMORTISSEMENT MAT DE TRANSPORT										
281830-AMORT/MAT DE BUREAU										
	Linéaire- Taux=20.00 %	218300	281830	681000						
	Linéaire- Taux=20.00 %	218300	281830	681000						
	Linéaire- Taux=20.00 %	218300	281830	681000						
TOTAL: (#540)281830-AMORT/MAT DE BUREAU										
281840-AMORTISSEMENT AUTRE IMMOBILIER D'ACCUEIL										

ملحق 02

ملحق 03

أمر تكليف بمهمة

الرقم: /

السيد: ..... الرتبة: .....

يكلف بـ: .....

صحبة: ...../////.....

سبب التكليف: .....

تاريخ البداية: ..... تاريخ النهاية: .....

بسكـــرة في:0000/00/00

المسير

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

ملحق 4

تقرير تدقيـق داخلي رقم ( )

القسم المدقق عليه: التاريخ: ---------- اليوم:

----------اسم المدقق: ----------الساعة: ----------

تم التدقيق على البنود:

مرجعية التدقيق

اسم الاجراء ---------- رقم الاجراء ----------

نتائج التدقيق:

توقيع المدقق

1/1	عدد الصفحات	01	رقم الإصدار	01-04ج	نمبر النموذج

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

تصريح شرفي

(خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): العناق أسماء

.....

الصفة: .....طالب.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: .....

.....110010230002135.0002.....

والصادرة بتاريخ: .....2024/04/14.....

.....

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....العلوم المالية والمحاسبة.....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج في الماستر عنوانها:

.....

.....دور التدقيق الداخلي على المتدبيات في المؤسسة الاقتصادية

.....

.....دراسة حالة مؤسسة تنوبركة بسكرة.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....2024/06/09.....

توقيع المعني:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

تصريح شرفي

(خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): خباطي ايمان....

.....

الصفة: .....**طالب**.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: .....

.....11aa.1a.23.aa.38.29aa.a1.....

والصادرة بتاريخ: ....2024.04.29....

.....

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: ...العلوم المالية والمحاسبية.....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج في الماستر عنوانها:

...دور التدقيق الداخلي على النشاطات في المؤسسة الاقتصادية

.....

.....دراسة حالة مؤسسة بترو بار بسكرة.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....2024.06.02.....

توقيع المعني:

KhP

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم ..العلوم المالية والمحاسبة

بسكرة في: 02/06/2024

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: عزوز مليود

الرتبة: أستاذ تعليم عالي

قسم الارتباط: العلوم المالية والمحاسبة

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر-للطالب (ة): الفاق أسماء - حنايش إيمان

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان: دور التدقيق الداخلي على التسيير الناجع للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بترو-برلة بسكرة

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

الاستاذ المشرف أ.د/عزوز مليود

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة
عقبي حمزة